الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.الطاهر مولاي

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

قسم العلوم التجارية — تخصص: بنوك وأعمال

بعنـــوان:

الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية –دراسة حالة فروع ولاية سعيدة–

من إعداد الطالبة:

❖ بوزبرة فاطمة

تحت إشراف الأستاذ:

بومدين محمد امين

أعضاء لجنة المناقشة :

الاستاذ.....رئيسا

الاستاذ.....مشرفا

الاستاذ.....ممتحنا

الاستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية :2016/2015

إهـــــــــداء

إلى والدتي أطال الله في عمرها التي تحملت عناء الظروف القاسية من اجل تربيتي وإيصالي إلى ما أنا عليه .

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى روح أخي الطاهرة رحمه الله– احمد –

إلى اخوي محمد وعبد المؤمن وزوجة أخي نور الهدى

إلى خالاتي: جمعة – جدية – سعدية

إلى الوجوه البريئة :سميحة – خلود

إلى الكتكوت الصغير ابن أخي إياد

إلى كل صديقاتي

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر بنوك وأعمال 2017/2016

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

فاطـــــمة

كلمة شكر وتقدير

أولا وقبل شئ أقدم شكري وأوجهه إلى مولاي غز وجل الذي هباني بهذا

العلم المتواضع وأعطاني القوة لإتمامه.

يسعني أن أتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل علي وكان عونا

لي اخص بالذكر أستاذي بومدين محمد أمين الذي تفضل بالإشراف علي

فأرجو من الله عزل وجل أن يجازيه الثواب

الملخص:

سنتناول في هذه الدراسة الرقابة المصرفية وفق مقترحات بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية حيث أن الهدف الرئيسي من الرقابة المصرفية هو التأكد من وجود نظام مصرفي

سليم قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار اللوائح والقوانين التي تحكم العمل المصرفي في البلاد' بالإضافة إلى أن تقييم الأداء يساهم في دعم الرقابة على البنوك التجارية لان المؤسسات الرقابية لجأت إلى هذه الوسيلة لتقييم ومراجعة أداء الوحدات التابعة لها لقياس مدى سلامة الأداء البنكي .

Résume:

Nous dans cette omission(surveillance) de secteur bancaire(d'opérations de banque) d'étude, selon les propositions de la Convention de Bâle et son rôle dans la levée de la performance(prestation) des banques de commerce et le but principal de l'omission(la surveillance) bancaire devons nous assurer de l'existence d'a Sonnez le système bancaire capable de répondant aux besoins de développement économique et social dans le cadre des règlements et des lois qui gouvernent le travail du système bancaire dans le pays) en plus de l'évaluation de performance(prestation) contribue au Support(à l'Assistance) d'Omission(de Surveillance) sur des banques de commerce à cause des institutions réglementaires(régulatrices) ont recouru à cela a l'intention d'évaluer et passer en revue la performance(prestation) de ses contingents pour mesurer la mesure de la sécurité de la performance(prestation) bancaire

Summary:

We in this study banking oversight, according to the proposals of the Basel Convention and its role in raising the performance of the commercial banks and the main goal of the banking oversight is to make sure of the existence of asound banking system capable of meeting the needs of economic and social development in the framework of the regulations and laws that govern the work of the banking system in the country) in addition to the assessment of performance contributes to the Oversight Support on commercial banks because of regulatory institutions have resorted to this means to assess and review the performance of its contingents to measure the extent of the safety of the banking performance

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أوزان المخاطر المرجحة الأصول داخل الميزانية حسب نسبة بازل 1	17
01-02	أوزان المخاطر المرجحة الأصول خارج الميزانية حسب نسبة بازل 1	18
01 -03	معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية	37
03 -01	توزيع أفراد العينة وفق عنصر الجنس	78
03-02	توزيع أفراد العينة وفق عنصر العمر	79
03-03	توزيع أفراد العينة وفق عنصر التحصيل العلمي	80
03-04	توزيع أفراد العينة وفق عنصر الفرع	81
03-05	توزيع أفراد العينة وفق عنصر الخبرة المهنية	82
03 -06	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول	86
03-07	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني	87
03 -08	دراسة الارتباط بين المحاور	88
03 -09	نتائج اختبار كولمجروف-سمرنوف (kolmogorov-smirnov Z)	89
03-10	اختبار T	90
03-11	دراسة معنوية المعاملات	91
03-12	دراسة معامل التحديد R^2	91
03-13	دراسة نموذج ANOVAi	91

قـــائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مسار تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية	19
(01-02)	الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل (2)	20
(02-01)	مثلث الأداء	42
(03-01)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	79
(03-02)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	78
(03-03)	توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي	81
(03-04)	توزيع أفراد العينة حسب الفرع	82
(03-05)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	83

مقدمة عامة

المقدمـــــــــــة :

يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد ’كما يمثل احد أهم العناصر التي تساهم في تدوير عجلة التنمية الوطنية ’فهو أداة لتمويل مختلف الأنشطة ’وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء ’كما يعتبر أيضا الممول الرئيسي في الاقتصاديات النامية ’أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة بالنظر إلى الأموال المتاحة وهذا لعدم كفاءة الأسواق المالية أوغيابها تماما .

وللرقابة المصرفية دور مهم في الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنوك ’ومن النتائج خلق جهاز مصرفي سليم وقوي ’والحفاظ على على حقوق المودعين وضمان تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل قوي وسليم وايضاالمساهمة بشكل حيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ’ويعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية احد الاتجاهات في إدارة البنوك وحتى تتمكن البنوك الجزائرية من مواجهة المنافسة العالمية في المجال المصرفي ’سواء بدخولها الأسواق العالمية أو مواجهتها محليا من خلال تواجد بنوك أجنبية تنشط على المستوى المحلي عليها أن تواكب المعايير العالمية على رأسها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أصبحت تسلكها كل البنوك على المستوى الدولي ’وان كانت متطلبات ومبادئ لجنة بازل غير إلزامية الان عدم الالتزام بها سيؤدي حتما إلى إقصاء البنوك الجزائرية في مجال المنافسة .

وبتعدد المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الجزائري فقد تم العمل بتطبيق المعايير الاحترازية للرقابة المصرفية انطلاقا من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي نظم النشاط المصرفي في الجزائر ’وفي إطار التجديدات التي التي ادخلها هذا قانون المتعلق بالرقابة المصرفية والذي أسس لوجود هيئات رقابية تتمتع بصلاحيات واسعة على غرار المجلس واللجنة المصرفية ’يسمح هذا القانون بصدور العديد من التعليمات هدفت في مجملها إلى إرساء وتعزيز رقابة بنكية سليمة تتماشى مع المتغيرات الدولية وتستجيب لطبيعة وخصوصية القطاع المصرفي الجزائري ’والغرض الأساسي للرقابة المصرفية هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار اللوائح والقوانين التي تحكم العمل المصرفي للبلاد .

الإشكاليـــــــة:

كيف تساهم الرقابة المصرفية في رفع أداء البنوك التجارية ؟

الأسئلة الفرعية:

ولتوضيح الإشكال المطروح في الإشكالية الرئيسية اعتمدنا على الأسئلة الفرعية التالية:

1) ماهو واقع الرقابة المصرفية في الجزائر ؟
2) مامضمون الرقابة المصرفية وفق المقررات التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية ؟
3) هل يتطلب استمرارية البنوك وجود وسلامة نظام الرقابة المصرفية ؟

الفرضيات :

للإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا باقتراح الفرضيات التالية :

- يؤثر تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة على القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية وسلامة الجهاز المصرفي .
- تعتبر الرقابة المصرفية ضرورة حتمية لتحقيق استقرار النظام المصرفي في ظل التطورات التكنولوجية وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة وما نتج عنه من أزمات مصرفية عالمية.
- تعد الرقابة المصرفية السليمة شرطا أساسيا لاستمرارية البنوك والتأكد من سلامة مراكزها المالية بتجنب المخاطر مع تحقيق فعالية الأداء وبالتالي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ككل.

اهمية الموضوع :

تبرز اهمية الموضوع من خلال النقاط التالية

- ✓ توضيح الإطار العام للرقابة المصرفية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال البنوك

- ✓ محاولة فهم الآليات المختلفة لمراقبة النشاط المصرفي ومتابعة جوانب أداء البنوك التجارية
- ✓ معرفة مدى مطابقة المعايير والقواعد الاحترازية والأنظمة الرقابية المعمول بها في الجزائر للمعايير الدولية

أهداف الموضوع :

- ❖ دراسة واقع الرقابة في الجزائر
- ❖ اضهار الرقابة المصرفية وتطورها في إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية
- ❖ معرفة دور الرقابة في تفعيل أداء البنوك التجارية
- ❖ محاولة التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة المصرفية في ضمان وسلامة البنوك التجارية

أسباب اختيار الموضوع :

توجد عدة أسباب تدفعنا لاختيار هذا الموضوع من غيره من الموضوعات الاقتصادية الأخرى نذكر منها على الخصوص

* اهمية الرقابة في المجال المصرفي

*الأثر البالغ للرقابة على أداء وأعمال البنوك

*ماحدث مؤخرا في الجزائر من فضيحة الخليفة بنك ' وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني .

المنهج المتبع :

تم الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على دور الرقابة المصرفية وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية .

خطوات البحث:

لدراسة موضوعنا والإجابة على الإشكالية والتساؤلات الرئيسية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الاول : ويتناول ماهية الرقابة المصرفية من مفهوم وأنواع وأهمية وأهداف بالإضافة إلى ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية واهم الأخطار المصرفية ويتناول أيضا الرقابة المصرفية المطبقة في الجزائر.

الفصل الثاني : تناولنا فيه أداء البنوك التجارية من مفهوم وأهمية وأهداف لعملية تقييم الأداء بالإضافة إلى تقييم الأداء في البنوك التجارية من مراحل وأهمية ثم أهم مراحل النظام المصرفي الجزائري وإصلاحاته .

الفصل الثالث: قمنا بالتطرق إلى واقع الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في رفع أداء البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة البنوك التجارية سعيدة –

<u>الدراسات لسابقة</u> :

- **دراسة عاشوري صورية(2010)** دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية: تناولت هذه الدراسة أهم الجوانب النظرية للرقابة المصرفية ومفاهيم حول البنوك التجارية ولجنة بازل للرقابة المصرفية بالإضافة إلى تقييم الأداء في البنوك التجارية' خلصت هذه الدراسة بأهم التوصيات والقواعد التي تطبق من طرف بنك الجزائر التي تبنتها لجنة بازل بالإضافة إلى نظام التقييم المصرفي الأمريكي على البنوك باعتبار أن البنوك الجزائرية لاتمتلك نظام تقييم مصرفي خاص .
- **دراسة جلاوي رشيدة (2014)** الرقابة المصرفية ودورها في رفع أداء البنوك تناولت هذه الدراسة الإطار العام للبنوك الشاملة واهم المفاهيم المرتبطة بالرقابة المصرفية بالإضافة إلى لجنة بازل للرقابة المصرفية ثم تناولت أداء البنوك بالاستعمال نظام التقييم المصرفي camels خلصت الدراسة بمعرفة واقع الرقابة المصرفية في الجزائر بمقارنة الإطار القانوني للرقابة المصرفية المطبقة في الجزائر مع المبادئ الرقابية للجنة بازل .

- **مجلة وسيم إسماعيل الهابيل' عماد المصري(2011)** اثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح أداء البنوك الإسلامية في قطاع غزة : تناولت هذه الدراسة اثر تطبيق الرقابة المصرفية في البنك الإسلامي العربي' والبنك الإسلامي الفلسطيني وتهدف هذه الدراسة إلى تعرف على دور الرقابة وأثرها على عمل و أداء هذين البنكين' وقد خلصت الدراسة إلى أن الاتصال التنظيمي واللوائح والقوانين والبرامج المحوسبة وتوقيت العملية الرقابة المتبعة له علاقة ذات دلالة إحصائية في إنجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية على البنوك .

الفصل الأول

تمهيـــــد:

لقد ازدادت أهمية الرقابة المصرفية والاهتمام بموضوعها في العقود الأخيرة وتحديدا منذإنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية ولقد بدلت هده اللجنة في السنوات الأخيرةجهودا كبيرة من خلال التنسيق والتعاون الدولي في مجال حيث تهدف أساسا إلى تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عمليات التبادل للمعلومات المتعلقة بإجراءات الرقابة المصرفية،ولقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات من ضمنها قانون النقد والقرض(10-90) ونتيجة للازمات والانهيارات التي شاهدتها البنوك في الجزائر الأمرالذي استدعى السلطات الجزائرية إلى تعديل وإلغاء قانون النقد والقرض بالأمر الرئاسي(03-11)الصادر في 26اوت 2003 وجاء هدا الأمر بخصوص المراجعة والتشريعات والقوانين التي تنظم العمل المصرفي .

المبحث الاول:أساسيات الرقابة المصرفية

إن الرقابة المصرفية عملية ضرورية ولا غنى عنها في المؤسسات المالية والبنوك ' في كونها تمكن من الحد من المخاطر والتأكد من ماتم التخطيط له لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالإضافة إلى خلق جهاز مصرفي سليم وقوي ' ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين يضمن تنفيذ السياسة النقدية بشكل قوي ' وأيضا يساهم بشكل فعال وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وازدهارها.

المطلب الاول:مفهوم الرقابة المصرفية

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الرقابة المصرفية نتطرق إلى مفهوم الرقابة بشكل عام

مفهوم الرقابة:هي وظيفة إدارية وهي عملية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التصحيح والتقويم ' وتعني الرقابة من أن النتائج التي تحققت مطابقة للأهداف التي تقررت أو التي احتوتها الخطة ' وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة .[1]

الرقابة المصرفية:

ويتمثل التعريف المتفق عليه في كونها تهدف إلى التحقق مما إذا كان كل نشاط داخل البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة وتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها.[2]

- الرقابة المصرفية :هي مجموع القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على السلامة

[1] محمد امين عبد النبي ' الرقابة المصرفية 'زمزم ناشرون وموزعون 'الاردن وعمان 'الطبعة الاولى '2010'ص53

[2] حورية حميني 'آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية 'ماجستير تخصص بنوك وتأمينات 'قسنطينة 2005/206'ص77

المالية للمصارف توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم ’يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ’وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها.[1]

- تعد الرقابة المصرفية شرطا لاستمرارية البنوك ’ وتأكيد سلامة مراكزها المالية ’ويمكن تعريفها انطلاقا من مبادئها العامة " على أنها جزءا أساسيا من العملية الإدارية ’ هدفا التحقق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة الموضوعة[2].

المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية

أولا أنواع لمصرفية: تنقسم الرقابة المصرفية إلى:

- **الرقابة الداخلية** :حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين OECCA نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من اجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية ,الإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة ويبرز دالك بالتنظيم وتطبيق الطرق والإجراءات من اجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة.[3]

وهي أيضا تلك العمليات التي يقوم بها البنك داخليا بغية ضبط نشاطه وتصحيح الأخطاء التي تكشف في مختلف مصالحه وتستعين في دلك ب:

الرقابة المحاسبية: من خلالها يتأكد البنك من تطبيق مختلف العمليات المحاسبية وفق ما تنص عليه التعليمات الصادرة من الجهات الإشرافية والرقابية الخارجية

[1] صلاح الدين محمد أمين الإمام / صادق راشد الشمري ’ تفعيل انظمه الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFTE نموذجا ’ مجلة الإدارة الاقتصادية ’ السنة الرابعة والثلاثون – العدد تسعون / 2011 ’ ص358

[2] بوحفص جلاب نعناعة ’ الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر ’ مجلة المفكر – العدد الحادي عشر ’ ص130

[3] منقور ليلى ’دور التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلي ’ماستر تخصص بنوك وأعمال ’2013’ص35

وأيضا من إدارته العليا وفق السلطات الممنوحة للمصالح المعنية فيه بهذا المجال خاصة فيما يتعلق بالعمليات المحاسبية

الرقابة الإدارية :الهدف منها ترقية الأداء الوظيفي وضمان التنفيذ الأمثل لمختلف السياسات الإدارية وتحسين أساليب تكوين الموظفين .

الرقابة على عمليات الضبط الداخلي: هي تلك العمليات الروتينية الهادفة إلى الكشف المبكر عن عمليات الغش والأخطاء المختلفة ومحاولة تصحيحها في وقتها.[1]

أهداف الرقابة الداخلية: تتمثل أهدافها الرئيسية في

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية
- رفع مستوى الكفاية الإنتاجية
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية
- حماية نوعية المعلومات وتشجيع تحسين الأداء.[2]

➢ **الرقابة الخارجية:** تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

1/**الرقابة المكتبية:** تشمل مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم إلى السلطات الرقابية من قبل البنوك ، إن تحليل هده البيانات عادة يسهل الرقابة على أداء البنوك وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي تطرأ على أعمال البنك وهدا النوع من الرقابة يجعل من عملية الرقابة المكتبية عملية فعالة

[1] فارس مسدور ’مداخلة بعنوان الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ’جامعة فرحات عباس سطيف ’2010’ص2

[2] khlassi Réda loudit interne (Audit operational)3eme Edition Algérie 2010 P71

إن فاعلية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى غلى مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم البنوك بتزويد السلطات الرقابية بها.

2/**الرقابة الميدانية** تتمثل في القيام بالتأكد من إن البنك يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة بالإضافة إلى التأكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.[1]

3/ **رقابة الأسلوب التعاوني** (3) يشترك البنك المركزي مع البنوك في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات ودالك ينمي روح التعاون بين البنك المركزي ووحدات البنوك مما يجعلها تنفد القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة .[2]

المطلب الثالث :أهمية وأهداف الرقابة المصرفية :

أولا :تكمن اهمية الرقابة المصرفية في مجمعة من النقاط :

1/ العمل على توجيه الاستثماراتالتي تقوم بها البنوك نظرا لأهميتها في تمويل المشاريع الاقتصادية

2/تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية

3/إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومن ثم محاولة الحد منها

4/التأكد من مدى التزام البنوك وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي .

[1] شقيري نوري موسى وآخرون ' إدارة المخاطر المصرفية 'الطبعة الأولى 'دار المسيرة للنشر والتوزيع'عمان '2011/2012' ص281

[2] جلاوي رشيدة ' الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك 'ماستر اقتصاديات مالية وبنوك 'البويرة '2015/2014 'ص55

5/تمكن الرقابة على البنوك من الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.[1]

6/تتجلى اهمية الرقابة المصرفية في الحفاظ على الاستقرار وصيانة الثقة من طرف العموم في النظام المالي ودالك لتقليص خطر الخسارة التي قد تصيب المودعين لأموالهم لدى البنوك ودائنين الآخرين.[2]

ثانيا : أهداف الرقابة المصرفية

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الرقابة المصرفية مايلي

- **الحفاظ على الاستقرار النظام المالي والمصرفي** أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية, فالنظام المالي يكون مستقرا إذ تميز بالإمكانيات التالية:
  - ✓ –كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق.
  - ✓ –تقييم المخاطر المالية وتسعيره وتحديدها وإدارتها .
  - ✓ –استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية
- **دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها** إن اطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفصيل التي تتيحها القوانين والتشريعات المصرفية تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي .
- **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي** يتم دالك من خلال فحص المستندات والحسابات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية.

[1] عاشوري صورية ' دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ' تخصص مالية ومحاسبة' 2011/2010'ص22

[2] سليمان ناصر 'علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية 'دكتوراه 'علوم الاقتصادية 'الجزائر '2004ص70

- **حماية المودعين** عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول[1].

المبحث الثاني: *ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية*

تمهيد:تعتبر المؤسسات المالية القاعدة الأساسية في النضج الاقتصادي وهي قرار مالي والعصب الحيوي للتشغيل وغيرها ،ويمكن توجيه الاقتصاد والإنتاج والمصارف وهي مؤسسات مالية موضوعها الأساسي أن تستثمر الأموال التي تتلقاها من الجمهور إلا أن هذه الأخيرة قد تتعرض لمخاطر محتملة لذلك تم عقد اتفاقية دولية للحد من المخاطر وتعرف هذه الأخيرة بقواعد بازل عن طريق تطبيق مجموعة من القواعد لكفاية رأس المال على جميع البنوك .

المطلب الاول :*نشأة لجنة بازل أهم المخاطر المصرفية*

أولا نشأة لجنة بازل : بدا مصرف التسويات الدولية نشاطه عام 1930 في مدينة بال السويسرية حيث اختيرت مقرا للمصرف ويضم المصارف المركزية لدول العالم وهو أقدم منظمة مالية دولية مركزية في مجال التعاون النقدي والمالي ويقدم خدماته للمصارف المركزية من خلال :

-كونه مصرفا مركزيا للمصارف المركزية ومؤسسات النقد المختلفة.

-قيامه بدور الشريك للمصارف المركزية في صفقاتها المالية ...الخ

إن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال المصرفي يعود إلى أزمة الديون الدولية التي وقعت في بداية الثمانينات القرن الماضي والتي يعتبرونها سبب صدور (بازل 1)والحقيقة أن هده الأزمة قد كثفت الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي وتعتبر الفترة الممتدة من 1974 الى1980 فترة مخاض للتفكير العلمي لإيجاد صيغة دولية لكفاية رأس المال من خلال

[1] جلاوي رشيدة ’مرجع سبق ذكره’ ص50

البحث عن آليات لمواجهة المخاطر ومن اجل تقليل هده الأخيرة تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة من الدول السويسرية في نهاية 1974بسويسرا وقد اتجه مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة أحكام رقابته على المصارف بتحديد نسبة الديون

لتكون في حدود 8 للمصارف الرئيسية 5 للمصارف الإقليمية الكبرى وقد أعلنت المكسيك عجزها عن تسديد ديونها الخارجية البالغة حوالي 80 مليون دولار .[1]

ثانيـــــا تعريف لجنة بازل :تم التوصل إلى عقد اتفاقية بين دولية بين السلطات البنكية المركزية في ديسمبر 1987تعرف هذه الاتفاقية بقواعد بازل أو"اتفاقية بازل " تتمتع البنوك المركزية بعضوية في البنك الخاص بالتسويات الدولية كما يشار إلى هذه الاتفاقية أيضا بالاتفاقية بنك التسويات الدولية .

كان الهدف من الاتفاقية هو تطبيق مجموعة عامة من القواعد لكفاية رأس المال على جميع البنوك في النظام البنكي الدولي ’مما يمنع تمتع بعض البنوك بميزات اكبر من مثيلاتها لجدير بالذكر انه تم العمل بموجب هذه الاتفاقية في العديد من البلدان ’على سبيل المثال تم العمل بموجب هذه الاتفاقية من جانب دول الاتحاد الأوروبي في القانون الصادر بخصوص كفاية رأس المال .[2]

ثالثا:أنواع المخاطر المصرفية أهم أنواع المخاطر التي تؤدي إلى التقلبات في المردود فهي كالتالي

1) **مخاطر الائتمان:**تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشا نتيجة خسائر القروض والاستثمارات

المتمثلة بالديون المعدومة ’ أي احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث في القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة ’ فهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان ’تعثر القرض منها

[1]عبد السلام محمد خميس’محمد عبد الوهاب الغزاوي’نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي’الذاكرة للنشر والتوزيع ’الطبعة الاولى ’ بغداد ’2014’ص27

[2]برايان كوكيل ’التعاملات المالية للبنوك ’دار الفاروق للنشر والتووزيع 2004’الطبعة الاولى مصر ’ص 105

عوامل خارجية خاصة بالظروف العامة الاقتصادية ' وعوامل خاصة بالمصرف مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل أو غيرها من الأخطاء بحيث يولد القرض ميتا أحيانا أو عدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالعميل كاستخدام القرض لغايات غير المعلن عنها عند منح الائتمان 'أو وجود إدارة فاشلة للمشروع وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر

2) **مخاطر الائتمان:**أدخلت لجنة بازل(2) مخاطر السوق في احتساب النسبة الدنيا لكفاية رأس المال ' فقد قامت عام 1996 بإصدار وثيقة لتضمين مخاطر السوق ضمن المخاطر الواجب تغطيتها برأسمال المصرف إضافة إلى مخاطر الائتمان وذلك بعد أن بدأت الأزمات المالية في الظهور وبشكل خاصة الأزمات المالية في المكسيك مع بداية 1995.

وتختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان ' حيث أن مخاطر السوق التي يواجهها المصرف لا تنبع بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول بل أنها تنتج عن التغيرات المعاكسة أو التي ليست في صالح المصرف وذلك بالنسبة لأسعار السوق 'وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث أن تحركات الأسعار ممكن أن تنتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للمصرف وتتكون مخاطر السوق من أربعة مكونات هي كالتالي :

- **مخاطر تقلبات سعر الصرف:**هي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية ' في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية خاصة أن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة ' حيث يتطلب وجود رأسمال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب
- **مخاطر تقلبات سعر الفائدة:** هي المخاطر التي يتحملها المصرف من جراء منحه قرضا بسعر الفائدة السائدة إلاأن ' معطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة

معروف ثم اضطراره خلال اجل القرض ' إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى ' فان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف سوف ينخفض ذلك لان توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة

- **مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية:** هناك حد أدنى لرؤوس الأموال التي تعطي مخاطر حيازة أو امتلاك مراكز في الأوراق المالية أو الأسهم في دفتر التداول وتنطبق على المراكز الطويلة الأجل والقصيرة في جميع العقود ويوجد مخاطر عامة ومخاطر تؤثر على السوق ككل وغير ممكن تنويعها ومخاطر عامة يمكن تنويعها .
- **مخاطر تقلبات أسعار السلع:** تعرف السلعة على أنها المنهج المادي الذي يمكن الاتجار به في السوق ثانوية كالمواد المعدنية البترول ' المنتجات الزراعية والمعادن الثمينة ومخاطر السعر في السلع هي أكثر خطرا ' فالأسواق السلعية يمكن أن تكون اقل سيولة من أسواق العملات ومعدلات الفائدة ولذلك فالتغيرات في العرض والطلب له تأثير اكبر على الأسعار والتقلبات. وبالنسبة للتجارة الفورية أو المادية ' فان المخاطر الاتجاهية الناشئة من التغيير السعر الفوري وهو أهم خطر ' كخطر العلاقة بين أسعار البضائع المتشابهة تتغير بمرور الوقت ومخاطر التغير في تكلفة تحمل الأوضاع المستقبلية وعقود الخيارات ومخاطر أن يتغير السعر السلعي المستقبلي لأسباب غير التغير في أسعار الفائدة .[1]

3) **مخاطر السيولة :**هي المخاطر التي يتعرض لها المصرف جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين ' وفي مثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق بأسعار مرتفعة وتقع

[1] هبال عادل ' إشكالية القروض المتعثرة (دراسة حالة الجزائر) 'ماجستير 'تحليا نقدي ' الجزائر '2012/2011 'ص33

مسؤولية ضمان السيولة الكافية في المصرف على المجلس والإدارة العليا وبالتالي على المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية

4) **مخاطر التشغيل:** تتمثل في احتمالية الخسارة التي يتعرض لها البنك نتيجة فشل أو عدم كفاءة أداء العمليات الداخلية والأنظمة الداخلية الرابطة لإدارات البنك أو أي أحداث خارجية تتعلق بالنشاط الاقتصادي بشكل عام وبالسياسات المالية والنقدية بشكل خاص وقد أشارت بازل (2) إلى أنها أهم المخاطر التي تواجه البنوك وبالتالي يجب عليها أن تحتفظ برأسمال لمواجهة الخسارة الناجمة عنها

ويشتمل هذا النوع من المخاطر على

- مخاطر التشغيل الداخلية
- مخاطر التشغيل الخارجية
- مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية
- مخاطر قانونية[1].

المطلب الثاني :اتفاقية بازل الأولى والثانية

أولا:اتفاقية بازل الأولى

وافق مجلس محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وكدا الاتحاد الأوروبي في جويلية 1988 على مقرر لجنة بازل المتضمن اقتراح معيار موحد لكفاية الأموال الخاصة أطلق عليه معيار كوك وان يتعين على كافة البنوك العاملة على المستوى الدولي الالتزام ب 8% كحد أدنى لنسبة أموالها الخاصة إلى الأصول المرجحة بأوزان حسب درجة مخاطرة الائتمان ,على ضوء هدا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في

[1] مرابطي نوال' دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية ' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر' تخصص مالية مؤسسة ' 2013/2012'ورقلة' ص14

مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى بعد إن حظيت الاتفاقية باعتراف أكثر من 100 دولة ,نسبة ملاءة بازل 1هي:

$$\text{نسبة ملاءة البنك(نسبة كوك)} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{بمخاطرالمرجحة الاصول الائتمان}} \geq 8\%$$

حيث أن:

-المتغير التابع يمثل درجة الملاءة التي يحققها البنك بالتوظيف الحسن لأمواله في أصول تدر له عوائد صافية مجزية من خسائر المخاطر المرافقة لدخوله في هده الأنشطة

-المتغيرات المستقلة تتمثل في الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل عن المقام وفي البسط الموارد المالية المستخدمة في هده الأصول المتداولة والثابتة.[1]

أهداف لجنة بازل الأولى: تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية نذكر منها

- المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث فقد توسعت البنوك وبخاصة الدولية من خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث من اضعف مراكزها المالية إلى حد كبير
- التقرير على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في البنوك
- تحسين الأساليب الفنية على أعمال البنوك
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك والتي تنشا عن الفر وقات في تطبيق متطلبات الرقابة المتصلة برأس مال البنكي.[1]

[1] محمد زرقون ’حمزة طيبي ’نحو اصلاح النظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2’مداخلة في المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي ’2011’ص5

السمات الرئيسية للجنة بازل الأولى:

- التركيز على المخاطر الائتمانية
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها
- تقسيم العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول
- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي

1.1 **مكونات رأس المال:**أصبح رأس المال طبقا لاتفاقية بازل يتكون من مجموعتين :

أ/ رأس المال الأساسي:ويتكون من

- رأس المال المدفوع المتمثل في الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة
- الاحتياطات المعلنة الناشئة من الأرباح المحتجزة علاوة أسهم من الاحتياطات القانونية والإختبارية
- رؤوس أموال الشركات التابعة التي تزيد قيمتها عن 50%
- **ب/رأس المال المساند:**وهو يتكون من :

➢ الاحتياطات غير المعلنة: وهي الاحتياطات السرية التي لاتظهر ضن الحسابات الختامية عند نشرها على الجمهور وعلى الرغم من عدم نشر هذه الاحتياطات إلا أنه يتم احتسابها ضمن رأس المال المساند شريطة أن يكون قد تم تمريرها من خلال حساب الأرباح والخسائر وان تكون مقبولة من قبل السلطات التي تتولى الرقابة على البنوك وتختلف هذه الاحتياطات عن الاحتياطات السرية التي لاتظهر لها قيم بالميزانية وتنشا نتيجة تقسيم الأصول بأقل من قيمتها الجارية.

➢ احتياطات إعادة تقييم الأصول:تنشا من إعادة تقييم الأصول الثابتة والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية 'حيث أن بعض الدول تسمح للبنوك بإعادة تقييم أصولها الثابتة بين حين وأخر طبقا لسعر السوق

- المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر:عامة غير محددة تلك التي تنشا لمواجهة الخسارة المحتملة في المستقبل شريطة أن تكون غير مخصصة لمواجهة ديون محددة ويحد أقصى 1.25%من الأصول الخطرة والتي ترتفع استثنائيا إلى 2%
- القروض المساندة:هي تلك القروض التي تطرح في صورة سندات ذات اجل محدد بحيث يتم سدادها في حالة تصفية البنك بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق المساهمين به ’كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعمية من قبل المساهمين بالبنك شريطة أن يتم سدادها بعد سداد حقوق المودعين ’هي بالتالي غير مؤهلة لمواجهة خسائر البنك الذي يزاول عمله وإنما عند التصفية ’لذلك يجب أن لاتزيد قيمتها عن 50%من قيمة رأس المال الأساسي ’كما يشترط أن يتم خصم 2%من قيمتها خلال السنوات الخمس الأخيرة من أجالها

–أدوات رأس مالية أخرى ذات صفة مشتركة بين رأس المال والقروض ’هذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بمشاركة خسائر البنك وان حدثت ’ومن ناحية أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك وهذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند ’ويجب احترام الشروط التالية في رأس المال:

- ✓ أن لايزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي
- ✓ أن لاتزيد نسبة القروض التي يجعل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50%من رأس المال الأساسي
- ✓ أن لاتزيد المخصصات العامة كحد عن 2%مرحليا ثم حدد ب:1.25من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لاترقى إلى حقوق الملكية

- ✓ تخضع احتياطات إعادة تقييم الأصول لاعتبارات معينة (خصم نسبة 55%لاحتمال خضوع هذه الفرق للضريبة عند بيع الأصول)وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم
- ✓ يشترط لقبول أي احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمد من قبل السلطات الرقابية ’وان لايكون لها صفة المخصص وبعض الدول لاتسمح بها

1.2**نظام أوزان المرجحة:** وضع أوزان ترجحيه مختلفة لدرجة مخاطر الأصول أعدت طريقة لقياس رأس المال تستند إلى نظام أوزان المخاطر ’يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية ’حيث يختلف الوزن بالاختلاف الأصول من جهة وبالاختلاف المدين من جهة أخرى ’ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال الأوزان الخمسة التالية :0% 10% 20% 50 % 100% مع ترك الحرية للسلطة الرقابية المحلية في اختيار وتحديد بعض أوزان المخاطر لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول النامية المختلفة ’فمثلا الأصول النقدية وزنها المرجح 0% والقروض الممنوحة للقطاع العام والخاص وزنها المرجح 100%.[1]

نحسب أوزان المخاطر بالنسبة لأصول كما يلي :

[1] رومان خديجة / طالب نريمان ’ إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3’مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر’ تخصص مالية وتسيير المخاطر’ 2014/2013’ ص81

جدول رقم(01-01) :يمثل أوزان المخاطر المرجحة الأصول داخل الميزانية حسب نسبة بازل (1)

درجة المخاطر	نوعية الأصـــــول
%0	النقدية +المطلوبات من المكونات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات لضمانات نقدية وبضمان أوراق صادرة من الحكومات+المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE
10الى 50%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية
%20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OCDE+النقدية في الطريق
%50	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية +مطلوبات من القطاع الخاص +مطلوبات من خارج دول منظمة OCDEوتبقى على استحقاقها مما يزيد عن عام +مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية +مساهمات تحظي شركات أخرى +جمع الموجودات الأخرى

المصدر:سليمان ناصر ' النظام المصرفي واتفاقيات بازل' جامعة ورقلة' ص4

تحسب أوزان المخاطر بالنسبة لالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية)كما يلي:بالنسبة لهذه الالتزامات يتم ضرب معامل ترجيح التعهدات خارج الميزانية وهي

الجدول رقم(02-01): يمثل أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية حسب بازل (1)

أوزان المخاطر	البنـــــــــــود
%100	بنود مثلية للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان 'تنفيذ عمليات مقاولات أو توريد)
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية الإعتمادت المستندية

المصدر:سليمان ناصر ' مرجع سبق ذكره'ص4

ثانيا:اتفاقية بازل الثانية

بدا التفكير في تعديل بازل (1)، في نهاية التسعينات استقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس اللجنة أنداك "ماكدونا"بالا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي" إدارة المخاطر "بحيث يتضمن التعديل وتقيم حوافز للبنوك لارتقاء بأساليب إدارة المخاطر وان تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته .

الشكل رقم (01-01) :يمثل مسار تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية

SOURCE: Bernard Lhoest ,"Reforme de bale enjeux et opportunités "

Avril 2002 ,p,03

تم تصميم الإطار الثاني للجنة بازل للتعامل مع التعقيدات والمتغيرات الجديدة المشار إليها ولتحسين جودة متطلبات رأس المال لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك وتقديم طرق أفضل لمواجهة المخاطر وتحديدها وقياسها واستهداف البنوك دولية النشاط مع المراعاة والحرص أن تكون أسس الاتفاقية قابلة للتطبيق في جميع البنوك بغض النظر عن درجة التعقيد أو تكنولوجيا المستخدمة وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل الثانية على ثلاثة دعائم أساسية.[1]

[1]طيبة عبد العزيز ’مرايمي محمد’مداخلة بعنوان بازل 2 وتسير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية ’ورقلة ’2008’ص12

الشكل رقم (02-01) يوضح الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل .

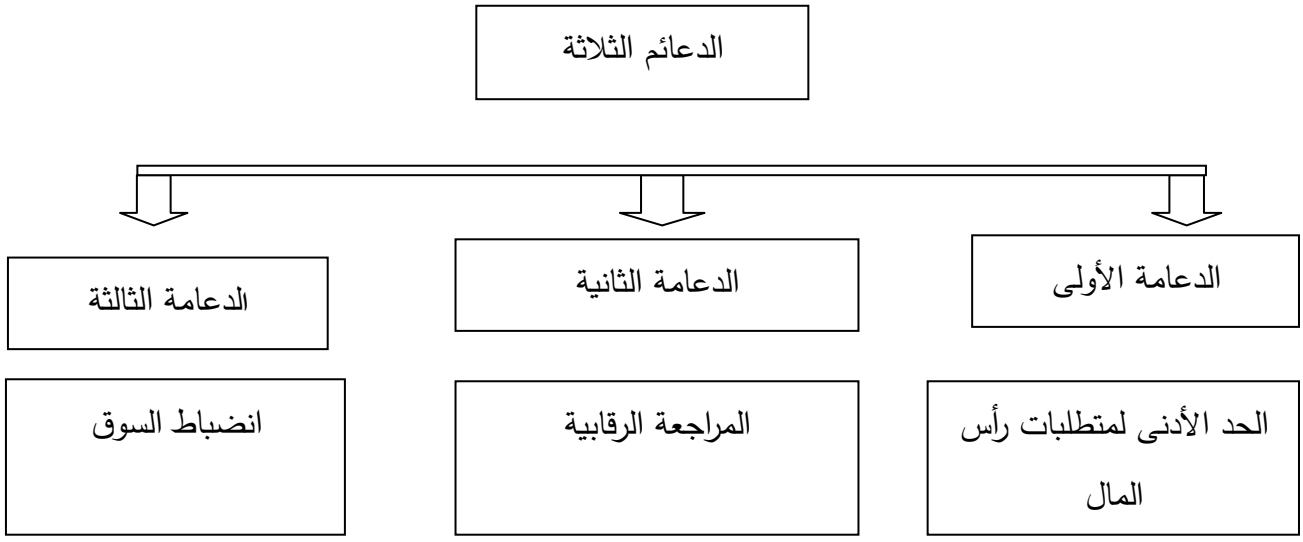

source: Bureau de surintendant des institutions financières ,"nouvelle normes adéquation des fons propres (bale 2) ",juillet ,out 2004 ,p04

ركائز معيار رأس المال الجديد :

الركيزة الأولى :الركيزة الأولى هي وضع الحد الأدنى لرأس المال ,إن معيار بازل (2) سيبقى على التعريف الحالي لرأس المال والحد الأدنى 8%لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر في كافة المجموعات البنكية قد أخذت الاعتبار ,فان معيار بازل (2)سيتم تطبيقه على أساس مجمع,كذالك فانه سيتم التركيز على احتساب المخاطر بحيث يتم اخذ مخاطر التشغيل بعين الاعتبار ,وهذا مالم يتم اعتباره في النسبة السابقة

إما بالنسبة إلى تقييم مخاطر الإقراض فان هناك خيارات الاول مدخل معياري والآخر مدخل التصنيف الداخلي ,إما الأخير فيشتمل على المدخل البسيط والمدخل المتقدم ,وسيكون استخدام مدخل التصنيف الداخلي مرهونا بموافقة السلطات الرقابية على أساس معايير سيتم طرحها مكن قبل لجنة بازل[1]

[1]شقيري نوري موسى ، وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص282.

المدخل المعياري:يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان والتي تقوم به المؤسسات ووكالات التصنيف الخارجي كمؤسسة.

التصنيف الداخلي:يقصد بها طريقة التقويم الداخلي بصيغتها الأساسيةأي تقوم البنوك بتقديم إمكانية تحقق خطر تعثر بالسداد ولكل مقترض وتتولى السلطات النقدية الإشرافية بوضع تقديرات أخرى.

التصنيف الداخلي المتقدم :إي بصيغتها المتقدمة إذ يمكن للبنوك التي تنفذ عمليات داخلية متطورة لتوزيع رأس المال أن تتولى مهمة وضع باقي المتغيرات الضرورية . [1]

الركيزة الثانيـــــة :المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

أن إشراف المصارف ليس مجرد الالتزام بعدة معدلات كمية ’أكدت لجنة بازل (2) بسيطة لكنه القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة المصرف ’وقوة أنظمته ورقابته وسلامة إستراتجية العملية ’وعوائد محتملة ’فوجود معدل مقرر رسميا للحد الأدنى لرأس المال قد يعطي رجال المصارف والأسواق والمنظمون شعورا مصطنعا باالامان

–رأت اللجنة انه أصبح من الضروري تطوير مناهج المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال ووسائل عمل السلطات الرقابية وقدرات المراقبين ’وذلك لمواجهة التوسع والتنوع في مناهج قياس المخاطر ولمواجهة المرونة المرونة التي منحتها لإدارات البنوك للتقدير الذاتي ’لذلك خصصت الدعامة الثانية للمراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال التي تضمنت أربع مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطات الرقابية وهي

المبدأ الاول :ينبغي أن يكون لدى كل بنك أساليب ونظم للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال وفقا لنوعية المخاطر التي يتعرض لها بالإضافة إلى إستراتيجية للحفاظ على مستوى رأس المال المطلوب إذا زادت المخاطر .

[1] مرابط هيبة ،أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق لمبادئ لجنة بازل ،ماستر ،بنوك مالية،ورقلة 2010،ص37.

المبدأ الثاني :ينبغي على السلطات الرقابية أن تراجع وتقيم النظم الداخلية لتقييم رأس المال بالبنوك وتحديد مدى قدرتها على مراقبة التزاماتها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية وفي حالة عدم كفاية الإجراءات فيتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة .

المبدأ الثالث :ينبغي أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك حيازة رأس المال يزيد عن النسب الدنيا .

المبدأ الرابع :ينبغي على السلطة الرقابية آن تتدخل عند اللزوم في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى 'المطلوب وفقا لمقررات لجنة بازل (2)'كما ينبغي أن تطالب السلطات الرقابية البنوك باتخاذ إجراءات تصحيحية سريعةاذ لم يتم الاحتفاظ بالمستوى المطلوب لرأس المال أو لم يتم إعادته لحالته السابقة . [1]

الركيزة الثالثة : انضباط السوق

برز انضباط السوق عبر شفافية البيانات العالمية 'ويعني تحفيز المصارف على ممارسة إعمالها بشكل سليم وفعال وتحفيزها للحفاظ على القواعد رأس مالية قوية لتعزيز قدرتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر الانضباطية السوقية عنصرا أساسيا لتقوية أمان القطاع المصرفي وسلامته .[2]

أهداف وتجديدات لجنة بازل (2):

لقد حددت اتفاقية بازل 1988 للبنوك ذات النشاط الدولي معايير للأموال الخاصة 'والتي كانت مبنية على عدد محدود من أصناف المخاطر,وقد كان لهذه الاتفاقية هدفين:أولهما

[1] وفاء عبد الصمد،القياس والإفصاح عن المخاطر المرتبطة في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل2 ،المجلة المصرية للدراسات التجارية ،جامعة قناة السويس بابور سعيد'ص27

[2] محمد سليم وهبه/كامل حسين كلاكش ،المصاريف الإسلامية ، الطبعة الأولى 'مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2011،ص31

ترقية ظروف المنافسة النزيهة من بلد لآخر بالنسبة للبنوك ذات النشاط الدولي ’وثانيهما تقوية القاعدة المالية لهذه البنوك .

وأما أهداف القواعد الاحترازية التي جاءت بها الاتفاقية الجديدة "بازل الثانية" فتتمثل فيمايلي:

- ✓ إنماء إدراك متطلبات الأموال الخاصة للمخاطر والأنشطة البنكية
- ✓ حث البنوك على تحسين وتطوير أنظمة قياس وتسيير أخطارها
- ✓ تعزيز دور المراقبين المصرفيين ’وكذلك نظام السوق
- ✓ ضبط أحسن لمجموع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك
- ✓ تدعيم متانة وصلابة النظام المالي الدولي ومساواة في شروط المنافسة

* وتشكل بازل الثانية قاعدة التنظيم الاحترازي الجديد والمتكون بطريقة جيدة مع التنوع والتعقد الأنشطة البنكية وتبرز التجديدات الأساسية في النقاط التالية :

- الأخذ في الاعتبار المخاطر بدرجة أكثر إستعابا خاصة بتحديد متطلبات الأموال الخاصة فيما يتعلق بالخطر العملي
- انتقاء الخيارات لحساب متطلبات الأموال الخاصة بالنسبة لخطر القرض كما بالنسبة للخطر العملي
- إدراك اكبر للمخاطر التي تتعرض لها البنوك فعلا’خاصة بالأخذ في الاعتبار لتقنيات تقليل المخاطر
- التقارب بين الرؤية الاحترازية والإدراك الاقتصادي للمخاطر خاصة من خلال الأسبقية المعطاة الأنظمة التأثير الداخلي وبالتالي التقارب بين الأموال الخاصة النظامية ورأس المال الاقتصادي
- إمكانية ضبط سلطات الرقابة المصرفية لمتطلبات الأموال الخاصة بدلالة الشكل العام للخطر الفردي للمؤسسات

- اقتضاء المعلومات المفصلة والتي ينبغي أن تنشرها المؤسسات حول مخاطر وكذلك حول ملاءمة أموالها الخاصة . [1]

المطلب الثالث:اتفاقية بازل (3):الإصلاحات المصرفية الدولية

تتطلب الإصلاحات المصرفية الدولية بموجب ماصبح معروفا عموما بالاتفاقية بازل (3)'إن تحتفظ البنوك بأصول رأسمالية السائلة اكبر وأكثر جودة وسيتباين تأثير هذه الإصلاحات عبر المناطق ونماذج أعمال البنوك 'فتواجد البلدان التي تقوم بالأنشطة الكبيرة فالاستثمارات زيادات اكبر في متطلبات رأس المال 'وستتأثر البنوك التجارية التقليدية بدرجة اقل 'والمرجح أن تكون القواعد التنظيمية الاتفاقية بازل (3)اشد تأثيرا على البنوك في أوروبا وأمريكا الشمالية .

سوف تؤثر هذه القواعد الأكثر صرامة في الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الكبيرة والمركبة في مستوى ربحيتها وستقوم البنوك بدورها لتصحيح استراتجيات العمل 'وتحول الوفاء بالمتطلبات الأكثر تشددا وتخفيف أثار الإصلاحات التنظيمية على ربحيتها .

القواعد التنظيمية لإصلاحات بازل (3):

تقتضي القواعد الجديدة التي اعتمدها قادة مجموعة العشرين للاقتصاديات المتقدمة والصاعدة في نوفمبر 2010 من بين الأشياء الأخرى مايلي :

- ✓ زيادة رؤوس أموال البنوك وتحسين جودتها حيث يمكن استيعاب خسائر اكبر خلال أزمة ما
- ✓ زيادة الإقرار بمخاطر السوق المصرفية ومخاطر الطرف المقابل
- ✓ وضع نسبة للرفع المالي بهدف الحد من تراكم الديون المفرط إلى رأس المال الإلزامي

[1] حورية حميني' اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير 'تخصص بنوك وتامينات' قسنطينة' 2006/2005' ص155

- ✓ تشديد معايير السيولة من خلال احتياطي وقائي من الأصول السائلة لمواجهة ضغوط السيولة قصيرة الأجل وتحسين مسايرة أجال استحقاق الأصول والخصوم
- ✓ إنشاء احتياطات وقائية إضافية لرأس المال .[1]

وتشتمل بازل (3) على خمس محاور وهي:

- **المحور الاول:** ينص على تحسين نوعية الأصول وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال إذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يضاف إليه أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد غير متراكمة العوائد وغير مقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها ' بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات لمدة لاتقل عن 5 سنوات والتي يمكنها تحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف وألغت هذه الاتفاقية كل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التي تم العمل بها في الاتفاقيتين السابقتين .
- **المحور الثاني:** تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة التي تنشا عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرص متطلبات رسملة إضافية للمخاطر التي تم ذكرها وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق .
- **المحور الثالث:** أدخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل (Leverage Ratia) والتي تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الاول
- **المحور الرابع:** يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على أن لا ترتبط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لان ذلك يربط

[1] ضياء مجيد الموساوي ،عولمة الحوكمة المالية 'دار هوهه للنشر والتوزيع 'عمان ' ص141.

نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية ' أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتسبب في إطالة فترة الركود

- **<u>المحور الخامس:</u>** تناول مسالة السيولة نظرا لتزايد النظام المالي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية ' حيث أن لجنة بازل تريد وضع معيار عالمي لها فتقترح نسبتين الأولى خاصة بالمدى القصير وتطلق عليها تسمية نسبة "تغطية السيولة" وتحسب كالآتي :

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الاصول ذات السيولة المرتفعة التي تحتفظ بها البنك}}{\text{حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لدى البنك}}$$

وهذه النسبة الهدف منها تمكين البنك من تلبية احتياجات السيولة ذاتيا خاصة في حالة حدوث أزمة ' النسبة الثانية تستعمل لقياس السيولة البنيوية في الأجل المتوسط والطويل هدفها الرئيسي أن يمتلك البنك مصادر تمويل مستقرة لتمويل مختلف أنشطته .[1]

<u>الآثار المتوقعة لتطبيق بازل(3):</u>

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك ويمكن إجمالها فيما يلي:

1) رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018 إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها 'ولهذا فالبنوك وخاصة والتي لم تطبق اتفاقية بازل (2) ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية

[1] مرابط هيبة ' مرجع سبق ذكره 'ص39

2) التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة لرأس المال 'بالاقتطاع من الأرباح 'أو عدم توزيعها أصلا 'وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية من جهة أخرى قد لايكون السهم مصدرا مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لايحقق أرباحا أو لايوزعها وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال

3) الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة 'ما يعني انخفاض توظيفاتها كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات القصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيد

4) الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك 'ما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل كما إنها تسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة 'وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية

5) الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات 'كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.

وفي الأخير يمكن القول انه إذا كانت اتفاقية بازل (1) ركزت بصفة رئسيه على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارتها فان اتفاقية بازل (2)تعتبر اشمل واعم حيث أدخلت تغييرا شاملا ومتكاملا للثقافة المصرفية التي يعتبر محورها إدارة المخاطر المصرفية والحوكمة وانضباط السوق أما مقترحات بازل (3)فجاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أدائه

بما يضمن مواجهة الأزمات ’كما شدد الرقابة عليه لزيادة مستوى إفصاحه وشفافيته ’فهي ترمي في مضمونها إلى محاولة إعادة انضباط أداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر غير أن تطبيقها يتوقع أن تكون له آثار سلبية على البنوك.[1]

المبحث الثالث الرقابة المصرفية المطبقة في الجزائر :

إن نجاعة الجهاز المصرفي وسلامته ’يتوقف إلى حد بعيد على مدى تطور أنظمة الرقابة المصرفية وهيئاتها وكذا قدرتها على سن القوانين

والتشريعات التي تكفل وتسمح بالتحكم في المخاطر التي تعرفها الصناعة المصرفية في الجزائر إضافة إلى مسايرتها الأنظمة الرقابة الداخلية.

المطلب الاول: لإطار التشريعي للرقابة المصرفية في الجزائر

أولامجلس النقد والقرض:يخول مجلس النقد والقرض الصلاحيات كسلطة النقدية يمارسها ’ضمن إطار قانون (90-10)بالإصدارأنظمة مصرفية تتعلق بالأمورالأتي ذكرها:

1/الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة

2/حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص شروط العمليات المعمول بها

3/النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وكيفيات ومهل تسليم الحسابات والبيانات الحسابية والبيانات الإحصائية وسائر البيانات لكل صاحب علاقة ولاسيما البنك المركزي ’كما خول المشرع في إطار المواد قانون (90-10) لمجلس النقد والقرض بمايلي :

[1] حياة نجار ’ إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ’مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورا’ علوم الاقتصادية’ سطيف’ 2014/2013 ’ ص221

- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية وتعديل هذه التراخيص والرجوع عنها
- الترخيص بفتح مكاتب تمثيل البنوك أو المؤسسات الأجنبية
- تفويض صلاحيات فيما يخص تطبيق نظام الصرف
- القرارات المتعلقة بتطبيقالأنظمة المصدرة عملا بأحكام المادة 44من جانبه يضع البنك المركزي جميع المعايير التي يجب على كل بنك احترامها بشكل دائم لاسيما تلك المتعلقة بمايلي (المادة 92من قانون 90-10):

-النسب بين الأموال الخاصة والتعهدات

-نسب السيولة

-نسب بين الأموال الخاصة والتسهيلات الممنوحة لكل مدين

-النسب بين الودائع والتوظيف

-استعمال الأموال الخاصة

-توظيفات الخزينة [1]

<u>مبـــادئ قانون النقد والقرض :</u>

❖ **<u>الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة :</u>**في النظام السابق الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد ’كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقراراتالحقيقية ’اي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي ’وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة ’بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد الأزمةلتمويل البرامج المخططة ’وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك

[1] عبد الرزاق حبار ’المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل’ماجستر ’تخصص نقود و مالية ’شلف ’2005’ص144

أنالقرارات النقدية لم تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن مثل هذه القرارات (النقدية) تتخذ على أساسالأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها

- **<u>الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة</u> :**كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تقدير التمويل اللازم ’وذلك على الخصوص باللجوء إلىعملية القرض ’أياللجوءإلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد ’وقد اعتمد قانون النقد والقرض أيضامبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة ’فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ’لم يعد يتميز بتلك التلقائية بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد
- **<u>الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض</u> :**كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية ’حيث همش النظام وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات ’وخلق مثل هذا الأمر كما رأينا غموضا على مستوى نظام التمويل ’وتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث ابعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وابتدءا من هذه المحطة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية .[1]

<u>أهداف قانون النقد والقرض</u> : هدف قانون النقد والقرض 90-10 الصادرفي14 افريل 1990الى تحقيق مايلي :

[1]طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 3 ’ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ’ بن عكنون الجزائر ’ 2004’ص 196

- ✓ وضع حل لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي
- ✓ رد الاعتبار للبنك المركزي في تسير شون النقد والقرض
- ✓ إعادة تقييم العمالة الوطنية (المادة 04-58-59)من القانون
- ✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية والسماح باانشاء مصارف وطنية خاصة أوأجنبية
- ✓ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام
- ✓ إلغاءمبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة بالبنوك والهيئات المالية
- ✓ تنوع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين ’خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق الإنشاء السوق المالي ’وبورصة القيم المنقولة
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.[1]

ثانيـــا :لجنة الرقابة المصرفية

نص قانون النقد والائتمان رقم (90-10)على إنشاء لجنة مصرفية مكلفة بتطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة ’وتتكون اللجنة المصرفية من المحافظ أو نائبه الذي يحل محله كرئيس ومن أربعأعضاء هم :

-قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما الرئيس الاول لهذه المحكمة

-عضوان يتم اختيارهما نظرا لكفاءتهما في الشؤون المصرفية والمالية والمحاسبية ’يقترحهما الوزير المكلف بالمالية

*فهذه اللجنة إذن بالإضافة إلى تحويلها مراقبة الوضعية المالية للبنوك ومؤسسات المالية ومدى تطبيقها للتنظيمات البنكية فهي مخولة أيضابالإصدار العقوبات في حالة المخالفة والتي تتراوح من التنبيه إلىالغاء الترخيص بممارسة العمل

[1] رومان خديجة /طالب ناريمان’ مرجع سبق ذكره ’ ص113

فمن خلال الأمر رقم (03-11)المتعلق بالنقد والقرض فان هذه اللجنة المصرفية تتمتع بصلاحيات رقابية (أولا)وصلاحيات تأديبية (ثانيا).[1]

تتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي :

- تلعب دورا وقائيا حيث لها الحق في التحري حول تسير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية
- القيام بالتحقيق الوقائي على طريقة متابعة الوثائق والمستندات أو التنقل إلى عين المكان
- تنظيم العمل بما يتناسب والتحولات الهيكلية للنظام المالي
- الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر المتمثلة في تقسيم وتغطية الأخطار وتصنيف الديون حسب درجة خطورتها
- للجنة المصرفية الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية
- القيام بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق والمستندات أو التنقل إلى عين المكان
- تنظيم العمل بما يتناسب والتحولات الهيكلية للنظام المالي
- الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر المتمثلة في تقسيم وتغطية الخطر وتصنيف الديون حسب درجة خطورتها
- للجنة المصرفية الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك وتصحيحها إذا ما كان هناك أخطاء مرتكبة

[1] شيح عبد الحق ’الرقابة على البنوك التجارية ’ماجستر فرع قانون الاعمال ’بومرداس ’2009’ص1092

- مراقبة اللجنة المركزية وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف بنك الجزائر لاتعرضه لأخطار الكبيرة

لاتتوقف مهمة اللجنة المصرفية عند هذا الحد ’حيث أن رقابتها تعني احترام البنوك لجميع قواعد الحذر في مجال متابعة البنوك لديونها وتصنيفها حسب درجة الخطر المستوجب ووفقا لشروط التي يحددها بنك الجزائر.

وإضافة إلى كل هذا يمكن للجنة اتخاذ تدابير أخرى من بين التدابير المقترحة في المادة 156من قانون النقد والقرض (التنبيه ’اللوم ’إلغاء التراخيص بممارسة العمل).[1]

المطلب الثاني:قواعد الحيطة والحذر المطبقة في النظام المصرفي الجزائري

نشأتها:ترجع نشأة قواعد الحيطة والحذر المصرفية إلى سلسلة من أزمات الملاءة التي عرفتها البنوك الدولية في الثمانينات ’ منها بنك هرستل ببريطانيا وجمعيات الادخار والإقراض بالولايات المتحدة الأمريكية ’ وذلك بسب الخطأ التقليدي المتمثل في الإقراض لأجال القصيرة والإقراض لأجال الطويلة وكذلك قبول الودائع لأجال قصيرة استثمارها في قروض العقارية طويلة الأجل ’ ومع تحرير سوق الفائدة على الودائع ’ أتيحت الفرصة للمودعين لتوظيف أموالهم في صناديق الاستثمار التي تعمل في السوق النقدي ’ وهكذا شهدت جمعيات الادخار والإقراض انكماشا حادا في ودائعها وفي هوامش أرباحها حيث بلغت الخسارة آنذاك 6 مليون دولار وبالتالي كانت ردة فعل السلطات الرقابية آنذاك تهدف إلى التخفيف من حدة الأزمة ’ وأصبح من الضروري وجود قواعد للحيطة المصرفية تقوم على أساس الرقابة العقلانية .[2]

[1] بحوصي مجدوب ’ استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03 ’ مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 16 (2012) :88-111 ’ص102

[2] طرشي محمد ’ دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي ’شلف ’ص7

تعريفها:هي مجموع القواعد التي توجه لاستدراك التضخم للمخاطر الموجهة للمهنيين في نشاطهم المصرفي والمالي من اجل الوقاية إلى حد حماية الزبائن ’وكذا للسير الحسن للنظام المصرفي والمالي وابعد من ذلك التوازن الاقتصادي.[1]

ثانيا القواعد الاحترازية المفروضة من قبل بنك الجزائر :

إن القواعد التحفظية المملات من قبل وجه الخصوص بنك الجزائر حسب التعليمة 94/74 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 والتي ترمي إلىعقلانية تسير البنوك والمؤسسات المالية بهدف الحد من الآثار التضخمية على توزيع القروض وحماية القدرة الحقيقية للنقود وبالتالي جاءت هذه التعليمة لتعديل التعليمة 91/09 ’فيما يخص تغطية وتوزيع الأخطار ’وترتب الديون حسب درجة الخطورة وتكوين مؤونات وإدماج الفوائد المترتبة عن الديون التي لم تسدد بعد والتي تغطيتها ليست مضمونة أيضا ’إن المعطيات الجديدة التي جاءت بها التعليمة 94/47 ’تحقق شروط تطبيق القواعد التحفظية

ثالثاإبراز اهمية قواعد الحيطة والحذر في قانون النقد والقرض :

إن بروز اهمية الحيطة والحذر المصرفية تعود إلى قانون النقد والقرض ’هذا الأخير الذي يعد بمثابة إسناد تشريعي للإصلاحات التي مبني بها النظام المصرفي ’حيث جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق تشريعات البلدان المتطورة

فابمجب قانون النقد والقرض تم تأسيس سلطة نقدية وحيدة تتمثل في "مجلس النقد والقرض"يتصرف تارة بصفة مجلس إدارة البنك المركزي ’وهو يملك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس الإدارة وتارة أخرى يتصرف بصفة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام الموطنة بالبنك المركزي مع إصدار مختلف الأنظمة ’حيث من أهمالأنظمة التي تم

[1] عبد القادر زيتوني ’ معايير لجنة بازل والقواعد الاحترازية ’ماجستير ’نقود وبنوك ’ص13

اعتمادها منقبل "مجلس النقد والقرض "تلك التي تتعلق بتسيير المخاطر المصرفية بالأسس العالمية ’أي تم تأكيدها من خلال تنظمين هما :

- التنظيم رقم 01/90 بتاريخ 04جويلية 1990الذي يحدد الحد الأدنىلرأس مال البنوك والمؤسسات المالية عند:

–مبلغ 500 مليون دج بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ذات طابع استعمال الأموال العمومية (بند110الى 114)

–مبلغ 100مليون دج للأنواعالأخرى من المؤسسات المالية

- التنظيم رقم 90/91 بتاريخ 14 افريل 1990المتعلق بقواعد الحيطة والحذر المصرفية (المكملة والمعدلة)والذي يهدف إلى تحديد قواعد خاصة بتغطية وتوزيع الأخطار ’كما يعطي تعريفا أوسعللأموال الخاصة إضافة إلى سلسلة من الفرص التنظيمية التي تساعد على تحقيق التسيير الفعال للخطر المصرفي .

رابعا القواعد المطبقة في الجزائر :

- ✓ رأس المال الأدنى للمصارف:أن أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية والتي تلزم المصارف بوضع حد أدنىلرأس مالها للقيام بوظائفها ’وذلك وفق قانون النقد والقرض علما أن :
  - 100 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل العمليات الائتمانية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور ’وفي هذه الحالة يجب أن لاتقل الأموال الخاصة عن 50%من المجموع
  - 500 مليون دج بالنسبة للمصارف التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقي الأموال من الجمهور ’عمليات القرض ’نسير طرق الدفع)وفي هذه الحالة يجب أن لاتقل الأموال الخاصة عن 33%من المجموع

✓ معيار الأموال الخاصة الصافية:هو يحتل مكانة الرائد في قواعد الحذر لأنه

الأموال الخاصة الصافية =الأموال الخاصة القاعدية +الأموال الخاصة التكميلية –عناصر الخصم

–الأموال الخاصة الصافية :وتتكون من رأس مال الاجتماعي ’الاحتياطات ’النتائج الصافية والمؤونات على المخاطر المصرفية

–الأموال الخاصة التكميلية :تتضمن احتياطات إعادة التقييم والأموال الناتجة عن إصدار السندات أو قروض مشروطة ومؤونات ذات الطابع العام

–عناصر الخصم:تتكون من الاستخداماتالمشكلة للأموال الخاصةالموظفة في مؤسسات القرض الأخرى (سندات الشركات الفرعية أو المساهمة ’ملفات وسندات المساهمة المشروطة والممنوحة أو الصادرة عن مؤسسات القرض)

✓ تغطية المخاطر وترجيحها :يقصد بالخطر المصرفي توقع تحمل خسارة أو هو تطور غير ملائم لنتائج ’وهناك من يعرفه بأنه "عدم التأكد من الربح المرتقب "’وفي حالة عدم التأكد سببها عمليات التحكيم بين مرودية المستقبلية المحتملة وضمان مالي وأكيد

*والإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط المصرفي تضمنت قواعد الحذر نظام خاص لتغطية المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر الأصول الميزانية أو خارج الميزانية ’فقد تم ترجيح معاملات الخطر تتراوح من (0الى100%)تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية ’فبالنسبة لعناصرالأموال داخل الميزانية يتم احتساب الخطر المرجح من خلال مبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية بعد حساب كل المؤونات والضمانات الأزمة ’مرجحة بمعامل ترجيح معين كما هو موضح في الشكل :

الشكل (03-01): معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية

مخاطر عناصر الأصول	معدلات ترجيح المخاطر
قروض للزبائن	%100
سندات التوظيف	%100
سندات المساهمة	%100
حسابات التسوية	%100
حسابات جارية لدى البنوك والمؤسسات المالية	%100
- مقيمة بالجزائر	%5
- مقيمة بالخارج	%20
ندات الدولة	%0
ديون أخرى على الدولة	%0

المصدر:وثائق البنك الخارجي الجزائري' مارس'2002

أما الالتزامات خارج الميزانية :فان حساب الأخطار المرجحة يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة أصناف وفقا ماينص عليه الملحق رقم 03من التعليمة 94/74 لبنك الجزائر كمايلي

- 100%بالنسبة للالتزامات ذات الخطر المرتفع
- 50%بالنسبة للالتزامات ذات الخطر المتوسط
- 20% بالنسبة للالتزامات ذات الخطر الملائم

- 0%بالنسبة للالتزامات ذات الخطر الضعيف .[1]

المطلب الثالث تعديلات قانون النقد والقرض سنة2003:

كان الامر 10/03المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 2003/08/26عن طريق امر رئاسي كان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142قانون النقد والقرض 10/90وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري ’واعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية وخاصة بعد افلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري (BCIA)ويهدف هذا التعديل الى :

- **تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة** :يتمثل هذا التعزيز في انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي وتحقيق سيولة افضل في تداول المعلومات ’اضافة على اثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسير بنك الجزائر
- **دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته** :ويظهر معالم الامر 11/03ففي هذا المجال من خلال الفصل بين صلالحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس ادارة البنك ’وكذلك توزيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وهكذا بالاضافة عضوين بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ ونوابه الثلاثة ’وثلاثة موظفين سامين لهم خبرة ودراية بالشؤون النقدية والمالية
- **توفير حماية الزبائن عن طريق :**

–تدعيم شروط ومعايير منح الاعتماد للبنوك ومسيرتها واقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي

–انشاء صندوق التامين على الودائع يلزم بنوك التامين على الودائع

–توضيح وتدعييم شروط عمل مركزية المخاطر

[1]حسين بالعجوز –رابح بوقرة ’إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر ’المسيلة ’ص18

❖ **<u>الهدف من الأمر الرئاسي 11/03</u>**:يهدف الأمر الرئاسي 11/03الصادر ب:2003/08/28الى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر الذي كان يتمتع بها والتي كانت تمثل محل نزاع بينه وبين وزارة المالية ’ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر والتي كان يتمتع بها وفقا لقانون 10/90’ومن جهة أخرى يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف والمراقبة على البنوك خاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري .[1]

[1]دريس رشيد ’إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق ’دكتوراه ’علوم الاقتصادية ’الجزائر ’2006’ص30

خلاصة الفصـــــل الاول :

من خلال ماسبق في دراستنا للفصل الاول نستنتج ان للرقابة المصرفية دور فعال في تحقيق الأهداف الفرعية والرئيسية بشكل عام للبنوك والمؤسسات المالية وتحديد الانحرافات وأسبابها لاتخاذ إجراءات تصحيحية وتفاديها مستقبلا كما ان لجنة بازل للرقابة المصرفية قد ساعدت هي الأخرى أيضا بدورها في سلامة الجهاز المصرفي عن طريق وضع حدود دنيا لمتطلبات رأس المال وهذه الأخيرة عرفت عدة تطورات وإصلاحات فمن خلال معايير لجنة بازل (3) تم تشديد الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وبان دراستنا تنص أساسا على السلامة المصرفية فقد سلطنا الضوء على أهم قواعد الحيطة والحذر المصرفية للتسيير المطبقة في التنظيم الجزائري ومدى أهميتها في ضمان سلامة البنك واستمرارية نشاطه .

الفصل الثاني

الفصل الثانـــــي:أداء البنوك التجارية

تمهيـــــد:

تعتبر البنوك من الدعائم الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق ’ولهذا عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية الجزائر عبر مراحل وأزمنة مختلفة ’فمن خلال هذه التغيرات والإصلاحات أصبحت عملية إعادة تمويل البنوك التجارية الجزائرية من طرف بنك الجزائر غير مضمونة لذلك اتجهت إلى العمل على تحسين أدائها محاولة تحقيق اكبر عائد بأقل مخاطرة حيث تهدف هذه الأخيرة من خلال رفع أدائها إلى تحقيق ثروة مالية والاستقرار في سوق تملكه المنافسة وقانونه البقاء للأقوى

المبـــحث الاول :مفهوم الأداء والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الاول:مفهوم وأنواع الأداء

أولا الأداء :

- حسب(BARTOL):يعرف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين ثلاث عناصر النتائج والموارد والأهداف الموضحة في الشكل التالي:

الشكـل رقم (01-02):يمثل مثلث الأداء

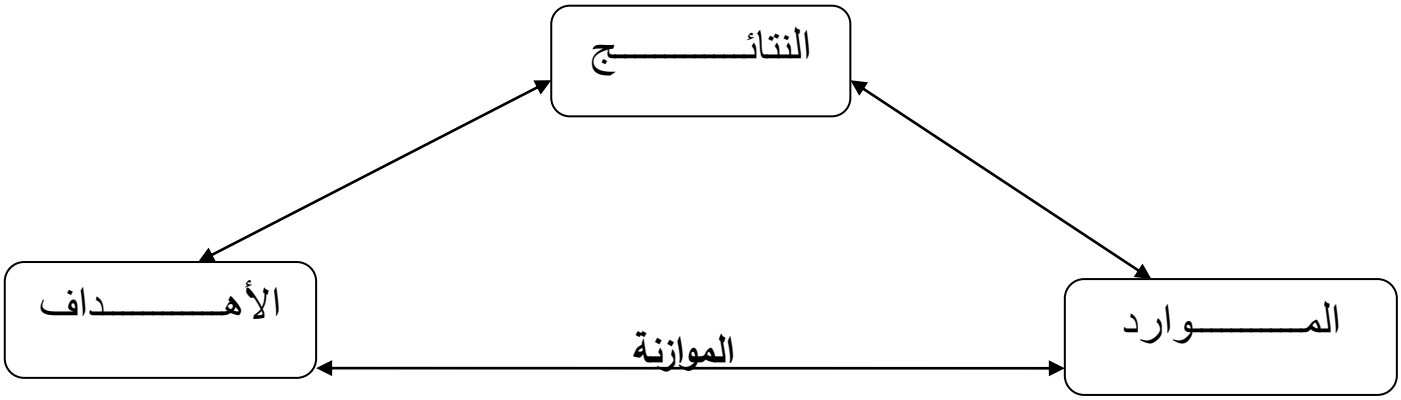

المصدر: قورين الحاج قويدر ’ نظام مراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية ودوره في تحسين الأداء ’ مجلة العلوم الإنسانية 2008’ العدد 37

أي بعد الكفاءة ’بعد الفعالية ’بعد الموازنة فهذه العناصر ليس لها صدى بمعزل عن بعضها إلا إذا تم التوفيق بينهما وان اخذ منها بمعزل عن بعضها من شانه أن يسمح بالوقوف في مخاطر وانزلا قات لايتم التحكم فيها أو تتبعها

"إذن يعرف الأداء بصفة عامة في التسيير على انه جمع بين الفعالية والكفاءة ".[1]

- إعطاء الأبعاد الكاملة لشئ ما ’أما على مستوى التسيير فيعني انجاز العمل المطلوب أوالقيام بمهمة تنفيذها على الوجه المطلوب ’لهذا فهو في الغالب ينسحب على العنصر البشري في العملية الإنتاجية (بمعناها الواسع)باعتباره احد عناصر مدخلا ته.[2]

يعرفه بيترد ركار :(PETER DRUCHER)على انه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال ’أي أن الأداء يعد مقياسا للحكمة على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي ’وهو البقاء في سوقها واستمراريتها في نشاطها في ظل التنافس ’ومن ثم تتمكن من المحافظة على التوازن في مكافأة كل من المساهمين والعمال .[3]

- هو تحقيق أهداف المنظمة بغض النظر عن طبيعة واختلاف هذه الأهداف ’والأداء على مستوى الفرد هوقيام المشتغل بتنفيذ أعماله وواجباته المكلف بها من قبل المنظمة ’أي انه يعني النتائج التي يحققها الفرد للمنظمة نتيجة للعمل المؤدى.[4]

---

[1]طلحة عبد القادر ’محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل لتطويقي للبيانات’ماجستير ’حوكمة الشركات ’تلمسان ’2011-2012ص7

[2]صالح خالص ’تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ’ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات–’المعهد الوطني للتجارة’ص7

[3]شيخ داودي ’تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ’مجلة الباحث/العدد 07’2004-2010’ص2

[4]مجيد الكرخي ’موازنة الأداء واليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة ’الطبعة الأولى ’دار المناهج للنشر والتوزيع ’عمان ’2015’ص141

ثانيـــا أنواع الأداء:

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية ’يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعلمي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع ’وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فانه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية الأجل والطبيعية ’ فحسب معيار الشمولية الذي قسم الأهداف على كلية وجزئية يمكن تقسيم الأداء إلى :

- **الأداء الكلي** :وهو الذي يتجسد بالانجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنشطة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها ؟’ولايمكن نسب انجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر ’وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى كيفية بلوغ المؤسسة أهدافا الشاملة كالاستمرارية والأرباح والنمو...
- **الأداء الجزئي**:وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة ’وينقسم بدوره إلى عدة أنواع باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة ’حيث يمكن أن يقسم حسب المعيار الوظيفي إلى:أداء الوظيفة المالية ’أداء وظيفة الأفراد ’أداء وظيفة التموين ’أداء وظيفة الإنتاج ’أداء وظيفة التسويق .

ونشير الأأن الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أداءات أنظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك احد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها ’أما حسب معيار الطبيعة الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية ’اجتماعية ’تقنية ’سياسية فانه يمكن وان كان ذلك من باب المقابلة المنطقية’ تصنيف الأداء إلى اقتصادي واجتماعي وسياسي...وفي الإشارة إلى هذا التصنيف يقول احد الباحثين لايمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب ’بل إن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة المؤسسة في الخارج ’إذا بناءا على هذه المقابلة بين طبيعة الأهداف وأنواع الأداء يمكن القول بان الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة ’والذي يتجسد بالفوائض التي تحققها من وراء تعظيم نواتجها وتدنيه مستويات استخدام

مواردها أما الأهداف الاجتماعية وان كانت في الحقيقة تمثل موارد مفروضة على المؤسسة يلزم بها كل من مجتمعها الداخلي (إفرادها)والخارجي ’فيعبر سعي المؤسسة إلى بلوغ أهدافها إلى الأداء الاجتماعي لها ’وبغض النظر عن كونها أهدافا أم قيودا ’فان تحقيقا يجب أن يكون بالتزامن مع الأهداف الاقتصادية لان" الاجتماع مشروط بالاقتصاد"وبذلك يتلازم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة الناجحة هي التي تعرف كيفية الوصول إلى تحقيق اكبر مستوى من النوعين معا .

والى جانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي يمكن الحديث عن الأداء التقني أو الثقافي أو السياسي للمؤسسة ’وذلك عندما تسطر لنفسها أهدفا من قبل كأن ترغب في السيطرة على مجال تكنولوجي معين ’أو تسعى إلى تكوين ثقافة خاصة بها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط استهلاكية جديدة ’أو ربما تحاول التأثير على النظام السياسي القائم لاستصدار امتيازات لصالحها كما هو الشأن بالنسبة لشركات المتعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث والأمثلة في المجال أكثر من أن تحصى.[1]

المطلب الثاني: مكـــــونات الأداء

يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الكفاءة والفعالية ’وعليه سنقوم بتحليل وتفصيل هذين المصطلحين الهامين :

- **الفعـــالية**:ينظر الباحثون في عالم التسيير إلى مصطلح الفعالية على انه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة ’وهذا من منطلق ان الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة ’وتجدر الإشارة من جهة أخرى الا انه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح ’فقد اعتبر المفكرون الكلاسيك

[1] عبد المليك مزهود ’الأداء بين الكفاءة والفعالية"مفهوم وتقييم" ’مجلة العلوم الإنسانية ’العدد الاول ’نوفمبر ’2001’ص5

الفعالية بمثابة الأرباح المحققة ’ومن ثم –حسب نظرهم –تقاس فعالية المؤسسة بكمية الأرباح المحققة .[1]

عرفها برنارد:على أنها الدرجة التي تستطيع فيها المنظمة تحقيق أهدافها ’كما أشار الفار ALVARإلى أن الفعالية تعني قدرة المنظمة على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن الأهداف التي حققها وهذا المفهوم يرتكز على البيئة ’فبقدر تكيف المنظمة وظروفها الداخلية والخارجية بقدر ما تبقى منظمة فعالة.[2]

$$\textbf{الفعاليـة} = \frac{\text{قيمة المخرجات الفعلية}}{\text{قيمة المخرجات المتوقعة}} \times 100$$

<u>قياس الفـــعالية</u> تقاس الفعالية عادة بالاستخدام طريقتين هما:

الطريقة الأولى تعتمد في القياس على عنصري النتائج المحققة والمتوقعة ومن ثم :

$$\textbf{الفعالية(نسبة)} = \frac{RM}{RP}$$

حيث:RM=النتائج المحققة ’PR=النتائج المتوقعة

الطريقة الثانية تتبنى هذه الطريقة في القياس عاملي الإمكانيات المستخدمة والإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة ومن ثم:

$$\textbf{الفعالية(نسبة)} = \frac{Mm}{MP}$$

حيث:Mmالإمكانيات المستخدمة ’MP:الإمكانيات المتوقعة لتحقق النتائج المتوقعة.[3]

<u>عناصر و مؤشرات الحكم على فعالية التنظيم :</u>

[1]شيخ الداودي ’مرجع سبق ذكره ’ص219

[2]أسامة خيري ’التميز التنظيمي ’الطبعة الأولى ’دار الراية للنشر والتوزيع ’الأردن–عمان–’2014’ص193

[3]شيخ الداودي ’مرجع سبق ذكره ’ص220

بالرغم من أن أبعاد الفعالية و العلاقات المتداخلة بينها ليست واضحة بصورة جلية حتى الآن إلا انه تم الاتفاق على بعد واحد و هو الوقت , حيث أن **الاختبار النهائي** للفعالية التنظيمية يتمثل فيما إذا كانت المنظمة قادرة على أن تدعم **بقاءها** بصفة مستمرة في البيئة , حيث يقول جيزون Jason إن المقياس الأخير لفعالية التنظيم هو عامل الوقت حيث في **المدى القصير** تتضمن المؤشرات الممكنة ما يلي :

1-**الإنتاج** : و يعكس قدرة المنظمة على الإنتاج (مهما كان ذلك) بالكمية و النوعية التي تتطلبها البيئة .

2-**الكفاءة** : و يمكن تعريفها كنسبة المخرجات للمدخلات, و تستخدم فيها عدة مقاييس مثل تكلفة الوحدة المنتجة و العائد على رأس المال و معدل الضياع من المواد و الخامات و كذلك الوقت الضائع و ما شابه ذلك من مؤشرات الكفاءة.

3-**الرضا:** يتطلب إدراك المنظمة كنظام اجتماعي الاهتمام بالمنافع التي يحصل عليها عضو المنظمة و المنافع التي يمكن أن تعود على عملائها, و يسمى هذا المعيار الرضا و تتضمن مقاييسه معدل الغياب و التأخر و الشكاوى

إذا فالمؤسسة هي عبارة عن نظام اجتماعي يجب أن يحصل العاملون فيه على إشباع لحاجاتهم تماما كما يحصل المستهلكون على السلعة أو الخدمة التي يحتاجونها , و بالتالي فإن الروح المعنوية المرتفعة و

رضا العاملين عن المنظمة و التطوع للاستمرار في العمل كلها مؤشرات عن نجاح المنظمة في إشباع حاجات عمالها أما في **المدى المتوسط** فمؤشرات الفعالية تتمثل في :

1-**التكيف** : و يشير إلى الحد الذي تستطيع فيه المنظمة أن تتجاوب مع التغيرات التي تنشأ في داخل أو خارج المنظمة .

2-**النمو** : يجب على المنظمة أن تستثمر مواردها في النشاطات التي تقوم بها و الهدف من النمو هو دعم قدرة المنظمة على البقاء في المدى البعيد , و يمكن أن يشتمل ذلك على البرامج التدريبية للموظفين الآخرين أو جهود التطوير التنظيمي .

إذا في بداية الأمر كان معيار **البقاء** و قدرة المؤسسة على الاستمرار هو أهم شرط لنجاح المؤسسة, و لكن في حقيقة الأمر هناك العديد من المؤسسات غير الناجحة و غير الفعالة و لكنها قادرة على البقاء و الاستمرار.

* كما يمكن تقسيم مؤشرات الحكم على فعالية المنظمة إلى مؤشرات داخلية و مؤشرات خارجية كما يلي:

1-**<u>مؤشرات داخلية</u>** : و ترتبط بمدخلات المنظمة و عملياتها و منها :

- تخطيط و تحديد الأهداف: أي قدرة المنظمة على تحديد الأهداف و تخطيط المسار الذي من خلاله يتم تحقيق هذه الأهداف.
- المهارات الاجتماعية للمدير : إن توفر المهارات الاجتماعية لدى أعضاء المنظمة من المديرين يضمن توفير الدعم و المساندة للمرؤوسين عند مواجهتهم العثرات في العمل .
- المهارات العملية للمدير: حتى تتحقق الفعالية التنظيمية فإنه لا بد أن يتحلى أعضاء المنظمة من المديرين بالمهارات و الخبرات الفنية المتعلقة بإنجاز الأعمال.
- التحكم في سير الأحداث داخل المنظمة : يؤكد على ضرورة السيطرة على سلوك الأفراد داخل المنظمة مع توزيع السلطة على عدد من الأفراد بدلا من تركيزها في يد شخص واحد .
- المشاركة في اتخاذ القرارات : يرى الكثير من الباحثين و المديرين أن مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات يؤدي إلى تدعيم فعالية التنظيم .
- تدريب و تنمية قدرات الأفراد: إن للبرامج التدريبية أهمية بالغة في تنمية قدرات الأفراد و بالتالي ارتفاع مستويا أدائهم في العمل.

- التأخر و الغياب بين العاملين: و يمكن قياس ذلك بعدد الساعات الضائعة نتيجة الأعذار أو التمارض أو أمراض المهنة.
- كفاءة استخدام الموارد المتاحة: بحيث تكون التكلفة منخفضة مقارنة مع عوائد المخرجات.
- الرضا الوظيفي: يعد رضا العاملين داخل المنظمة مؤشرا هاما في تحديد مستوى فعالية أداء الأفراد و منه الأداء العام داخل المنظمة, فمعظم الباحثين و المسيرين يعتبرون أن العامل الراضي أكثر إنتاجية من غيره

2-**المؤشرات الخارجية:** و ترتبط بصفة أساسية بالمخرجات و بعلاقة المنظمة بالبيئة الخارجية و من هذه المؤشرات:

- إنتاج السلع و الخدمات : إن تزويد المنظمة بيئتها بالمخرجات من سلع و خدمات و زيادة الطلب عليها يؤكد وجودها كعنصر فعال في المجتمع .
- الجودة: إن ارتفاع مستوى الجودة الخاص بمخرجات المنظمة يعد مؤشرا ضروريا لفعاليتها.
- تحقيق الأرباح: إن تحقيق المنظمة للأرباح يساعدها على النمو و الاستمرار و بدون تحقيقها للربح يصعب عليها تحقيق أهدافها.
- تحقيق أهداف جديدة: تسعى المنظمة الفعالة إلى تحقيق أهداف جديدة و هامة.
- التأهب للانجاز : يتمثل في استعداد المنظمة لانجاز المهام الخاصة فورا .
- المسؤولية الاجتماعية : و تتمثل في المحاولات الجادة التي تبذلها المنظمة لحل المشكلات الاجتماعية .
- البقاء: عندما تنجح المنظمة في البقاء لمدة طويلة. فإن معنى ذلك أن منتجات المنظمة تلائم البيئة التي تعيش فيها .
- القدرة على التكيف و التأقلم: و يقصد بها درجة استجابة المنظمة للتغيير في ظروفها الداخلية و الخارجية عن طريق حصولها على معلومات عن التغييرات و التقلبات الحادثة في البيئة.
- التطور: و يتمثل في نمو المنظمة عن طريق إدخال عناصر التكنولوجيا و إدخال البرامج التدريبية للأفراد و تطوير منتجات المنظمة بشكل يتماشى و التطور العلمي.

من خلال ما سبق يتضح لنا الترابط و التداخل الموجود بين مختلف المؤشرات السابقة فتحقيق أي مؤشر يمكن أن يسهم في تحقيق مؤشر آخر فمثلا : رضا العاملين قد يؤدي إلى تحسين الإنتاج و رفع جودته و بالتالي تحقيق الأرباح .

و كما قلنا فالمعايير تختلف باختلاف رأي المفكر في العالية , حيث يرى برايس Brice أن الفعالية تعني تحقيق الهدف و الوصول إلى المخرجات التي تريد المنظمة أن تنتجها و لكنه في نفس الوقت يضع خمسة عوامل سماها –العوامل الوسيطة – و التي تؤدي إلى النتيجة التي ترغبها المنظمة , و تعتبر هذه العوامل مقومات جادة للفعالية أكثر منها مقاييس لها و هذه العوامل هي :

- **الإنتاجية** : و تعني نسبة المخرجات إلى المدخلات .
- **اتساق السلوك:** أي قبول العاملين للقواعد السلوكية التي تضعها المنظمة و إطاعتهم لها.

الروح المعنوية: و التي تعكس مدى إشباع و دوافع العاملين .

- **التكيف:** و هو استجابة المنظمة للتغير و السياسات التي تضعها لمواجهته خاصة منها تلك الجوانب المتغيرة في علاقات المنظمة ببيئتها و محيطها الخارجي.
- **استقرار المنظمة:** و هذا يعني قبول المجتمع لها و إقراره لسياستها و رغبته في منتجاتها.

و تجدر الإشارة إلى انه ليس بالضرورة قياس فعالية التنظيم من خلال كل هذه المؤشرات, فهي مجرد مؤشرات مقترحة نتيجة العديد من الدراسات و البحوث و ليس هناك اتفاق بين الكتاب و الباحثين حولها. و بالتالي لا توجد مؤشرات محددة يمكن من خلالها قياس الفعالية و لكن هناك مؤشرات استخدمت و لا تزال على نطاق واسع أكثر من غيرها مثل: الإنتاجية, الرضا, الربحية, الكفاءة, التكيف, البقاء.....الخ.[1]

[1] أسامة خيري ,مرجع سبق ذكره ,ص186

- **الكـفاءة:**"هي النظام القادر على تخفيض تكاليف الموارد اللازمة لانجاز الأهداف المحددة والمرغوبة دون التضحية بمخرجات النظام ’بمعنى أنها القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة ومن ثمة فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات ’فالنظام الكفء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات تفوق المدخلات المستخدمة
- هي ببساطة النسبة بين المدخلات والمخرجات ’مخرجات أكثر بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تحقق الكفاءة العظمى أوالقصوى ’ولايمكن رفع الأداء في هذه الحالة بإدخال تكنولوجيا جديدة أو تغيير سيئ في مسار الإنتاج .[1]

قيـــاس الكفاءة:تقاس الكفاءة عادة كمايلي

الكفاءة (نسبة)= $\frac{RM}{MR}$

حيث:RM:النتائج المحققة (الأهداف المحققة)

RM:الموارد المستخدمة(هذه النسبة تقيس الكفاءة المتحصل عليها)

كما يمكن أن تقاس الكفاءة (نسبة)وفقا لما يلي :**الكفاءة=** $\frac{RP}{MP}$

حيث:**RP**هي النتائج المتنبأ بها

MP:الموارد المتنبأ استخدامها لتحقيق النتائج المتنبأ بها .[2]

مقاربات الكـفاءة:

- ✓ **المقاربة التسيرية للكفاءات** :حيث تتمثل وجهة نظر المقاربة التسيرية في مجمل المعارف والخبرات الفردية والجماعية المتراكبة عبر الزمن وعلى قدرة استغلال ’تلك المعارف والخبرات في ظل ظروف مهنية مختلفة ’فمن خلال هذا المنطق تصبح الكفاءات متكونة من رأس المال ’ومن المعرفة ومن المهارات وحسن التصرف ’أن

[1] h.david sherman joe service productivity manajement improving service performance using data envelopement analysis –dea– springer +science media new york ush 2006 p51

[2] الشيخ الداودي ’مرجع سبق ذكره ’ص12

المقاربة التسيرية تفترض أن تكون جازية الكفاءات للتعبئة والاستغلال عالية أمام أي وضعية وظيفية محتملة ’وبالتالي فان الكفاءات وفق هذا المنظور تعد أداة متطورة وملازمة للوضعيات المهنية للعامل أثناء أداءه لمهامه

كما أن الكفاءة كالمنظومة متكاملة تعد مسؤولية كل من الموارد البشرية أفراد ومجموعات بسبب امتلاكها للمعرفة والخبرة والإدارة التي تقع عليها مسؤولية توفير البيئة التنظيمية المناسبة والمنظومة التحفيزية

- ✓ **المقاربة العملية:** من منظور المقاربة العملية " l’approche opérationnelle" تكون الكفاءات وليدة التفاعل المستمر بين التدريب الجماعي و السيرورة التنظيمية و التكنولوجيا، و قدرة المؤسسة على تعظيم التفاعل الايجابي بينها و أن الميزة التنافسية المتعلقة بالكفاءات لا يمكن أن تتحقق إلا بتفاعل دائم و مستمر بين تلك المكونات.

– فالقدرة حسب المقاربة العملية ليست فردية بل جماعية، و ليست مطلقة بل نسبية و متغيرة مثل قدرة المجموعة على السيطرة و التحكم في التكنولوجيا المتاحة و كذا القدرة على التأقلم و التفاعل

- ✓ **المقاربة الإستراتيجية:**

وفق المقاربة الإستراتيجية " l’approche stratégique " تحقق الكفاءات للمؤسسة ميزة تنافسية من خلال انجاز مشاريع و تحقيق الأهداف الإستراتيجية، فالكفاءات تتحدد في تلك القدرات المعرفية، و العملية ، و التنظيمية المتسمة بصعوبة تقليدها من طرف المنافسين أو تعويضها بنمط تكنولوجي جديد أو تعويضها بابتكار طرق تنظيمية حديثة أو كفاءات أخرى متشابهة.

- **أنواع الكفاءات**:تصنف الكفاءات إلى: .

1- **الكفاءات الفردية و الجماعية**: مهما كان مستوى الأفراد في الهيكل التنظيمي فان المناصب التي يشغلونها تتطلب كفاءة معينة لأداء مهامهم بصورة تحقق معها أهداف المؤسسة و فيما يلي عرض الكفاءات التي ينبغي توفرها في الأفراد.

- المثابرة و القدرة على العمل و التأقلم مع الظروف المتغيرة و الغامضة
- القدرة على التعلم السريع و التحكم في التقنيات التكنولوجية
- توظيف المواهب، التعامل الايجابي مع المرؤوسين

كما يمكن للمؤسسة أن تتوفر على كفاءة فردية باعتماد معايير و أسس موضعية في عملية التوظيف، بالإضافة إلى عملية التكوين التي تمنحها إياهم بشكل يتماشى مع الوظائف التي يشغلونها.

بينما نعتبر الكفاءات الجماعية احد مجالات اهتمام المتزايد للمؤسسات، فهي تنشا من خلال تآزر و تعاون الكفاءات الفردية، و يتم ذلك من خلال عملية الاتصال بينهم و تبادل المعلومات و التعاون و معالجة الصراعات

2- **الكفاءات الإستراتيجية**: إذ يجب تحديد الكفاءات و القدرات التي يتمتع بها العاملون و مقارنتها مع تلك التي يتطلبها تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

و الكفاءات الإستراتيجية للمؤسسة لا ترتبط فقط بالموارد البشرية لان كفاءة الفرد تتكون من خلال مجموع الصفات الفردية " المعرفة، المهارة، السلوك" في حين الكفاءات كقدرة على العمل بطريقة فعالة لا ترتبط بفرد واحد و إنما تقوم على آليات التعاون ضمن إقامة علاقات التأثير المتبادل.

– و بعبارة أخرى فان الكفاءة الإستراتيجية تأتي من الطريقة التي يتم بها خلق تكامل ما بين الكفاءات الفردية و آليات تنسيق معينة.

و يمكن تنمية الكفاءات الإستراتيجية من ثلاث أنواع للموارد فهي:

– الموارد المادية (المعدات، التكنولوجيا، المباني...الخ.

– الموارد البشرية (القدرات، المهارات، و المعرفة، ...الخ)

– الموارد التنظيمية (الهيكلة، و الرقابة،...الخ)

3– **الكفاءات التنظيمية**: ترتبط كفاءات التنظيمية للمؤسسة بمدى الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى محيطها، و أن تحولات البيئة التنافسية و درجة تعقدها و عدم استقرارها تفرض على المؤسسات الاقتصادية مرونة عالية في تسير مواردها البشرية قصد إعطائها حرية الإبداع و تطوير كفاءاتها الفردية أو الجماعية لان المؤسسات التي تتصف بالمرونة هي تنظيمات غالبا ما تكون ذات كفاءة في تخصيص مواردها المادية و البشرية.[1]

المطلب الثالث: مفهوم تقييـــم الأداء وأهدافه

أولا مفهوم تقييم الأداء:

- نظر احد الباحثين إلى عملية تقييم الأداء "على أنها جزء من عملية الرقابة فقد عرفها على النحو التالي :الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي تصل إلى الهدف المحدد'وان تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية لكي يتم اتخاذ قرارات جديدة لتصحيح مسارات الأنشطة في حالة انحرافها أو تأكيد

[1] أسامة خيري 'مرجع سبق ذكره 'ص189

- مساراتها الفعلية إذا كانت تتجه فعلا إلى حالة الانجازات المرغوبة ’أي إن العملية الرقابية الشاملة بما فيها تقييم الأداء يختص أساسا بوظيفتين همـــا:

- **الأولى** :محاولة رفع الأنشطة في الاتجاهات المحققة للأهداف ومنعها من الانحراف
- **الثانية** :تصحيح مسارات الأنشطة وهذا هو تقييم الأداء.[1]

- يعتبر الأداء "ترجمة لنتائج القياس التشغيلي والتي تستعمل في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتجية " .[2]
- جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد مقاييس ومعايير معينة [3].

ثانيا أهداف تقيـــيم الأداء :

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق مايلـــي

1. الوقوف على مدى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية
2. الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحيها
3. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد اكبر بتكاليف اقل بنوعية جيدة

[1] محمود عبد الفتاح رضوان ’تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير أداء المتوازن ’الطبعة الثالثة ’المجموعات العربية للنشر والتدريب ’القاهرة ’2014’ص10

[2] نزار عوني اللبدي ’تنمية الأداء الوظيفي والإداري ’الطبعة الأولى ’دار الدجلة ’الأردن ’2015’ص58

[3] مجيد الكرخي ’تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ’ الطبعة الأولى’ دار المناهج للنشر والتوزيع ’عمان ’2008’ص31

تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع

4. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الأداء بقاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير المتوقعة .[1]

المبحث الثاني:الإطار لمفاهيمي لتقييم الأداء في المصارف التجارية

يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة ’وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري ومن أهم أدوات تقييم الأداء ’فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى التغيرات الزمنية الماضية وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه ’أما المقارنة بمؤشرات النشاط فان لها اهمية خاصة ’حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي ’ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي .

المطلب الاول :مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية

تتضمن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في:

- **المرحلة الأولى** :مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية ’لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم

[1] مجيد الكرخي ’مرجع سبق ذكره ’ص32

'وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف التجاري .

- **المرحلة الثانية:**مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في المصرف التجاري
- **المرحلة الثالثة :**مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة 'لمختلف النشاطات و العمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف التجاري
- **المرحلة الرابعة :** مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء المصرف التجاري 'مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط المصرف التجاري 'ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات 'ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للمصرف
- **المرحلة الخامسة :**مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف التجاري 'وتوفير الشروط اللازمة أوالمشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل [1].

ثانيا الأهمية:تحظى عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها في الأتي

- يبين تقييم الأداء في المصارف التجارية قدرة المصرف على تنفيذ ماخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها والكشف عن

[1]نصر حمود مزنان فهد 'اثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية 'الطبعة الأولى'دار صفاء للنشر والتوزيع 'عمان 2009'ص34

الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها ’يعزز أداء المصرف التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل

- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في المصرف من مدة إلى أخرى ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى
- يظهر تقيم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها ’ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف التجاري
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف التجاري وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزه
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال لاتصالات والحوافز
- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف التجاري ’مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيه
- يكشف تقييم الأداء من مدى إسهام المصرف التجاري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة

- يقدم تقيم الأداء إيضاحا للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه .[1]

المطلب الثاني :تقييم أداءالبنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة :

تهدف المجتمعات الانسانية على اختلافها الى تحقيق الاستخدام الامثل لمواردها المتاحة وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادية ’ولهذا اعطي لمعدلات الاداء اهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية الا ان هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخذمية كالبنوك مثلا:بالرغم من ذلك فقد اكتسب موضوع تقييم اداء لبنوك التجارية اهمية خاصة فانظرا للدور المتميز الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي .

❖ مؤشرات تقييم الاداء في البنوك التجارية:

ان تحليل الكشوفات سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وفرص الاستثمار ’كما تقدم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم وذلك لحساب المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تحديح الكفاءة والفعالية ’كما انها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل اسهل .

ولهذا بعد اختيار وتركيب مؤشرات الاداء ومن اهم مراحل عملية تقييم الاداء ’والركيزة الرئسية من ركائزها ومن مؤشرات تقييم الاداء من حيث العائد والمخاطرة مايلي:

[1] نصر حمود مزنان فهد ’مرجع سبق ذكره ’ص29

- **مقاييس العائد:**

العائد على حقوق الملكية =صافي الدخل / الأصول الخاصة

العائد على الأصول =صافي الدخل / الأصول

الرفع المالي =إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

هامش الربح =صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول =إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

هامش الفائدة الصافية =دخل الفائدة الصافية / الأصول التي تولد مكاسب

معدل الفائدة على الودائع =الفائض القابل للتوزيع / الودائع

- **مقاييس المخاطرة:**

1) **مخاطر السيولة:**

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{نقدية بالخزانة+ارصدة البنك المركزي ولدى المراسلين}}{\text{الودائع+الارصدة المستحقة للبنوك والمراسلين}}$$

(النقدية +المستحق على المصارف)/ إجمالي الأصول

إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية والآجلة

2) **مخاطر سعر الفائدة :**

أصول حساسة اتجاه معدل الفائدة – خصوم حساسة اتجاه معدل الفائدة

3) **مخاطر الائتمان :**

القروض المتأخرة عن السداد / محفظة القروض

حق الملكية / إجمالي محفظة القروض

قروض وسلفيات قصيرة الأجل / الأصول

مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض والإيجارات

4) **مخاطر رأس المال :**

إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

مصروف العمالة / عدد العمال

المطلب الثالث:التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء في البنوك التجارية:يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم الأداء سواء لمنشات الأعمال أو البنوك التجارية ’فهو من أهم مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم .[1]

فالتحليل المالي يتكون من مجموعة من المفاهيم والطرق والوسائل التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للمؤسسة والأخطار التي تواجهها.

ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية لبنك تجاري نجد التحليل الرأسي والأفقي:

- ✓ **التحليل الرأسي:** يقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة أو في تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة وكذا بالقياس إلى باقي البنود ’أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة
- ✓ **التحليل الأفقي:** ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية من الفترات المالية المتعاقبة مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس ’وهذا بغرض تحليل الاتجاهات والتطورات المالية المصاحبة لبنود القوائم ’وتحديد أوجه القوة والضعف فيها ’وكذا التعرف على أسبابها وذلك بهدف التخطيط والسياسات واتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة .

[1] ناصر داوي عدون’تقنيات مراقبة التسيير ’طبعة 2000’دار الحمدية العامة –الجزائر–’2000’ص11

اهمية التحليل المالي :إن التحليل المالي للمؤسسات والشركات من الأهمية بمكان' حيث أن عملية اتخاذ القرار تكون معتمدة في الأساس على نتائج التحليل المالي' لذلك نجد أن التحليل المالي قد يستخدم في عدة مجالات منها

- المجال الائتماني
- المجال الاستثماري
- مجال دمج الشركات
- مجال تقييم كفاءة الإدارة

وسيقوم الباحث من خلال هذه الدراسة بالتركيز على التحليل المالي في مجال الائتمان المصرفي'حيث يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في ترشيد قرار المنح او الرفض للتسهيلات الائتمانية المطلوبة التي يقوم بإجرائها المحلل الائتماني لدى دوائر الائتمان في المصارف' التي يجب أن تتمتع بصفات عدة منها

- الأمانة والموضوعية والصدق
- المقدرة على التحليل العميق
- الخبرة والتأهيل الجيد
- الإلمام الجيد بالمحاسبة

ويتوقف الحكم على كفاءة إدارة أي مصرف من المصارف على مدى نجاحه او فشله في إدارة أموال البنك من خلال القرارات التي تتخذها إدارة الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية .[1]

[1] خالد محمود الكحلوت 'مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ' محاسبة والتمويل 'الجامعة الإسلامية غزة '2005' ص24

المبحث الثالث:النظام المصرفي الجزائري

يعتبر الجهاز المصرفي من بين أهم العناصر الأساسية في تسير العجلة الاقتصاد الوطني فهو أداة التخطيط المالي من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف السلطات العمومية بالإضافة الاأنه لايمكن تصور عملية مبادلة في أي عملية اقتصادية بدون هذا النظام لأنه يقوم بتمويل النشاط الاقتصادي وتوفير السيولة الكافية التي تتيح للاقتصاد الوطني أن ينمو نموا مستقرا ومتوازنا عن طريق تجميع الادخار وتقديم مختلف أنواع القروض للمؤسسات والأفراد

المطلب الاول : النظام المصرفي الجزائري

أولا :تعريف النظام المصرفي :يعرف النظام المصرفي بأنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما وهو يظم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان ’وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشات المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي .[1]

–إن تدخل السلطات العامة’مهما كان نوعه وأهدافه يتجلى تاريخيا في إنشاء "نظام نقدي وطني "بالنظام النقدي نقصد مجموع الهيئات والمنشآت التي تشارك في إدارة النقود يعرف النظام النقدي بمجموع الأحكام القانونية والتنظيمية وحتى التقليدية ’هدفها هوتحديد من جهة شروط خلق وتداول النقود ومن جهة أخرى شروط عمل الهيئات التي تخلق وتضمن تداول النقود.[2]

[1] خبابة عبد الله ’الاقتصاد المصرفي ’دار الجامعة الجديدة ’الإسكندرية ’2013’ص267

[2] خراز يعدل فريدة’ تقنيات وسياسات التسيير المصرفي’ الطبعة الثالثة’ الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ’ ص143

ثانيا:لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري

نشا النظام المصرفي في الجزائر وترعرع كامتداد وكظل للنظام الفرنسي وكانت وظيفته خدمة الاقتصاد الوطني ’وهذا النظام كان بمثابة امتياز للجزائر لم تخص به المستعمرات الأخرى ’ورغم كل علله فالمؤسسات المالية تميزت بوجود شبكة بنوك هي أكثر تطورا من أية مستعمرات فرنسية أخرى بل كان هناك بنك إصدار ’أيضا دون أن تكون له كل الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة ’وبجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العام إضافة لفروع البنوك الفرنسية خاصة وعامة ومختلطة وخلال حرب التحرير أضيف بنك التنمية .

ورثت الجزائر عن استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للنظام الأجنبي وهو قائم على أساس الاقتصاد اللبرالي ’وبعد خروج فرنسا من الجزائر حدثت بعض التغيرات في النظام البنكي نذكر من بينها مايلي

- **تغيرات مالية :**تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين
- **تغيرات سياسية والاقتصادية:**تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة والتطلع لبناء اشتراكية والانفتاح على العالم الخارجي
- **تغيرات إجرائية وإدارية :**تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسير البنوك

تغيرات قضائية:تمثلت في تغير مقرات المصارف وتوقفها عن العمل.[1]

[1] بودلال علي ,سعيداني محمد ’مداخلة بعنوان فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق ’الملتقى الوطني الاول:إصلاح المنظومة المصرفية ’ماي 2005’جيجل’ص3

المطلب الثاني:مراحل تطور النظام المصرفي

مر النظام المصرفي الجزائري بثلاث مراحل أساسية :

المرحلة الأولـــــى (1962-1965):

- ✓ **إنشاء البنك المركزي الجزائري** :تم إنشاؤه بموجب قانون رقم 62-144بتاريخ 13ديسمبر 1962وقد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ’حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة ’ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعينهما بمرسوم رئاسي وباقتراح وزير المالية ’بالإضافة إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك ’أوكلت له عدة مهام منها الإصدار ’حيث تم إصدار العملة الوطنية الدينار الجزائري في 10افريل 1962وباعتباره كبنك البنوك ’ممثل الدولة داخليا وخارجيا في المجال المالي ’يراقب الصادرات والواردات ويمنح الإذن بذلك ’يسن قوانين الصرف مع السلطات ’مراقبة الجهاز المصرفي مع وزارة المالية
- ✓ **إنشاء البنك الجزائري للتنمية**:تأسس الصندوق الجزائري للتنمية(كما كان يسمى سابقا)بموجب قانون رقم 63-165الصارد في 7ماي 1963وقد ورث الصندوق هيكليا أربع مؤسسات الائتمان الطويل الأجل ’وأنيط للصندوق مهمة تعبئة الادخار المتوسط والطويل الأجل ’ومنح قروض متوسطة الأجل لأجل عملية التراكم ’وقد ازدادت هذه الأهمية مع بداية الخطط التنموية وبالتالي من هذه الجهة فهو بنك أعمال متخصص
- ✓ **إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط** :انشأ هذا القانون بموجب رقم 64-277بتاريخ 10اوت 1964’وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي ’ومن أهم أنشطته جمع مدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات .[1]

المرحلة الثانـــــية:(1965-1970)

في هذه المرحلة قررت الحكومة الجزائرية تاميم جمبع البنوك الأجنبية .

1/إنشاء البنك الوطني الجزائري:(BNA)أنشئ هذا البنك بموجب الأمر رقم 66-187بتاريخ 13جوان 1966براس مال قدره عشرون مليون دينار جزائري وجاء ليحل محل البنوك التالية :

-القرض العقاري التونسي ويضم ستون وكالة بتاريخ 01جويلية 1966

-القرض الصناعي التجاري ’ادمج بتاريخ 01جويلية 1967

-البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا ادمج بتاريخ 01جانفي 1968

-بنك الخصم بمعسكر ادمج بتاريخ 05ماي 1968

-بنك باريس وهولندا ادمج بتاريخ 04ماي 1968

وقد اعتبر البنك الوطني الجزائري أداة لتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي وتتمثل وظائفه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط
- منح قروض القطاع الزراعي المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي

[1] عبد الكريم منصوري ’محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي لبيانات ’ماجستير ’تحليل نقدي ’2009-2010’تلمسان ’ص161

- يقوم البنك كذلك بالإقراض المنشات الصناعية
- خصم الأوراق التجارية في الميدان السكني
- المساهمة في رأسمال عدة بنوك أجنبية لدعم التجارة الخارجية

2/القرض الشعبي الجزائري:(CPA)أنشئ بتاريخ 69ديسمبر 1966بموجب القانون رقم 66-30المعدل بالأمر: 67-75بتاريخ 11ماي 1967'برأس مال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري وجاء ليحل محل البنوك الشعبية التالية :

-القرض الشعبي الجزائري (وهران'قسنطينة'عنابة)

-الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي

-أدمجت فيها بعد ثلاث بنوك أجنبية وهي:

*شركة القروض المارسيلية جوان 1968

*الشركة الفرنسية للتسليف والبنك1972

*البنك المختلط (الجزائر-مصر)جانفي 1968

3/البنك الخارجي الجزائري:(BEA) تأسس بموجب المرسوم رقم 76-204بتاريخ 01اكتوبر 1967'منذ هذا التاريخ تم جزارة النظام المصرفي بالغاء الرخص التي كانت تمنح للبنوك الأجنبية كما أشار -باسكالون-جزارة الهياكل المالية يمكن اعتبارها منتهية 'وضع خمس بنوك أجنبية وهي :

-القرض الليوني الذي أمم في 12اكتوبر 1967

-الشركات العامة – الشركات العامة -قرض الشمال

-البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط -باركليزنينك

وتتمثل مهام البنك الجزائري الخارجي في:

*منح الاعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات المصدرين

*وضع اتفاقات واعتمادات مع البنوك الأجنبية ’كما انه يمارس كل العمليات المصرفية التقليدية .

المرحلة الثالثة:(1970-1982)

تميزت هذه المرحلة بتطبيق إصلاحات مالية على الجهاز المصرفي ’فابتداءا من سنة 1970 قررت السلطات السياسية إسناد مهمة التسيير والتحكم في العمليات المالية للمؤسسات العمومية إلى البنوك’مما استلزم إعادة تنظيم كل الهيئات البنكية للبلاد ’أما في سنة 1978 فقد ترك النظام البنكي المجال للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة للقطاع العمومي مع إلغاء القرض البنكي المتوسط المدى فيه ’باستثناء بعض النشاطات مثل النقل والخدمات ’أما **فترة إعادة الهيكلة :(1982-1985)**نظرا للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي انجر عليها تغيير هيكل الجهاز المصرفي بشكل يتماشى وإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الأخرى .

إذن فان إعادة هيكلة النظام البنكي حسب –بادوشريف– badou cherif –هدفها الأساسي هو تدعيم اختصاص البنوك يخلق بنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة تهدف أيضا إلى تخفيف سلطة البعض منها التي حققت كسبا بفضل الاحتكار في أجزاء مهمة من الاقتصاد وجدت نفسها تتمتع بثقل مالي معتبر ولهذا تم إنشاء بنكين اثنين هما :

بنك الفلاحة والتنمـية الريفية:(BADR)

أنشئ بموجب المرسوم رقم 206-82المؤرخ في 13مارس1982 برأس مال قدره مليار دينار جزائري وقد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري ’وهو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وتتمثل وظائفه الأساسية :في تمويل هياكل ونشاطات

الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف

إذن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والعمل على تطوير الريف والإنتاج الغذائي ’وبإنشاء هذا البنك أصبح البنك الوطني الجزائري بنك تجاريا 100% بعد أن رفع عن كاهله جانبا هاما من اختصاصه المتمثل في الائتمان الزراعي ’ويتميز هذا البنك بأنه بنك ودائع من جهة ’ومن جهة أخرى هو بنك تنمية يمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل مع إعطاءه امتيازات للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض بشروط أسهل كسعر فائدة اقل وضمانا ت اخف مقارنة مع المهن الأخرى .

بنك التنمـــية المحلية:(BDL) تأسس هذا البنك بتاريخ 30افريل 1985 بمرسوم رقم 85-85 برأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري ’تولى جزء من نشاطات القرض الشعبي الجزائري ’والغرض من إنشائه خلق تنمية جهوية متوازنة ’ويعتبر هذا البنك بنك ودائع مملوك من طرف الدولة وخاضعة للقانون التجاري وبالإضافة للعمليات المتعارف عليها لبنوك الودائع يقوم هذا البنك بخدمة فعاليات الهيئات العامة المحلية بمنحها قروض قصيرة ’متوسطة وطويلة الأجل ’وتمويل عملية الاستيراد والتصدير ’بالإضافة إلى خدمة القطاع الخاص وذلك بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل .[1]

[1] خبابة عبد الله ’مرجع سبق ذكره ’ص271

المطلب الثالث :الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري

سنتطرق إلى الإصلاحات التي مست النظام المصرفي عبر فترات زمنية مختلفة :

- **الإصلاحات المصرفية لسنة1986:** جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لانخفاض أسعار البترول ونقص المداخل ’أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي والمؤسسة العمومية ’ترجع لوجود توطين إجباري لدى مصرف واحد عن التمويل وغياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية .

وفق قانون 86-12 المؤرخ بتاريخ 1986/08/19بنسبة لقانون البنوك والقرض ’فان الدولة أرادت إعطاء دورا أكثر اهمية للبنوك الثانوية ’وهذا بالقيام ببعض التغيرات على مستوى الهياكل الاستشارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المنشئة سنة 1971 ’فقد ألزم من المصارف بمتابعة استخدام القروض التي تمنحها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي اتخاذ كل التدابير الضرورية لتقليل من مخاطر عدم رد القروض المصرفية

. جاء المخطط الوطني للقرض في القانون 12/86المؤرخ في 19سبتمبر1986المتعلق بنظام البنوك والقرض ليشكل النظام المصرفي داخل هذا القانون ’أداة تطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار والتمويل الاقتصادي

-يعتبر المخطط الوطني للقرض عبارة عن ترجمة فعلية للوسائل والأهداف التنموية التي سطرتها الحكومة في المجال المالي ليحدد في إطار المخطط الوطني للتنمية ’الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال جمع الموارد والعملة

تم إعداد مخطط القرض الوطني وفق ثلاث مراحل أساسية:

- ✓ جمع المعلومات من المؤسسات الاقتصادية بتقدير من قبل مؤسسات القرض لكي تقدم للبنك المركزي الذي يدرسها ويقدمها للوزارات المعنية
- ✓ تحديد التوازنات الكلية ’بناء على ماسبق ’يعد المجلس الوطني للقرض رفقة الحكومة مخطط القرض الوطني بالتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية السنوية
- ✓ وأخيرا تنفيذ المخطط الوطني للقرض من قبل البنك المركزي الجزائري.[1]

<u>الإصلاحات المصرفية لسنة 1988</u>:نظرا لنقائص والعيوب المتعلقة بقانون 1986 ’اتضح انه غير ملائم للوضعية الاقتصادية ’ولم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في سنة 1988ولذا تم تعديله بالقانون06/88المؤرخ في 1988/01/12والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتي:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجيد للاقتصاد والمؤسسات
- اعتبر هذا القانون ان البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي ’وبالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية والمر دودية
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعملية التوطين المالي لنسبة من أصولها المالية وشراء أسهم بسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أوخارجه
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجا إلى الجمهور من اجل الاقتراض على المدى الطويل ’كما يمكن أن تلجا إلى طلب ديون خارجية

–وبما أن الجزائر مقبلة على الاستقبال إلى اقتصاد السوق ’فان هذا يتطلب إيجاد قطاع مصرفي متطور وفعال يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة لذلك واصلت الجزائر من

[1] الطيب ياسين ’النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ’مجلة الباحث ’العدد 2003/03’الجزائر ’ص52

الإصلاحات الاقتصادية والمالية ’وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مرد وديتها كما تم اتخاذ قرار في سنة 1987بانسحاب الخزينة من عمليات التمويل الاقتصادية ’بحيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الإستراتجية فقط .

وخلال فترة 1988-1987اتخذت إجراءات أخرى لزيادة المنافسة ’وكان أهمها إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة يتعامل معها العملاء على أساس نشاطهم القطاعي والسماح للمؤسسات المالية بان تتعامل في مجالات مختلفة .[1]

<u>الإصلاحات المصرفية بعد لسنة 1990:</u>

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق النقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له ’على السواء ’شروط تعين مسيرته وشروط ممارسة وظائفهم ’حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون بتولي شؤون المديرية والإدارة والمراقبة على التوالي ’يعين المحافظ بمرسوم يصدره من رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ويعين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات ولا تجدد مدة ولايتهم الامرة واحدة ولايمكن إقالتهم من وظائفهم الابمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطا فادح ’إن استقرار مدة الولاية وامتداد أجالها وعدم قابليتها للإلغاء يعطي لإدارة البنك ضمانا قانونيا للاستمرارية

يتضمن مجلس النقد والقرض ’الذي يترأسه المحافظ ’نواب المحافظ الثلاثة وثلاثة موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم وكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية

[1] كمال عايشي ’أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية ’مجلة العلوم الإنسانية ’العدد العاشر ’نوفمبر 2006’ص9

ويفترض أن يخلق هذا التعاون أحسن الظروف للانسجام بين السياسة النقدية والمالية والمكونات الأخرى للسياسة الاقتصادية

يعمل مجلس النقد والقرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر وهو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس الإدارة ويتم في هذه الحالة إشراك المراقبين في اشغل مجلس الإدارة ولهم حق الإدلاء بالرأي باعتبار صوتهم استشاري ’كما يتصرف مجلس النقد والقرض تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي ’وفي إطار هذه المهام فان البنك المركزي ملزم بخلق وتثبيت أحسن الظروف في ميدان القرض والصرف قصد تحقيق تطور منتظم للاقتصاد الوطني ’كما انه ملزم بموجب القانون بالعمل على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية .

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد ’كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح أي إجراء من شانه أن يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات ’على وضعية المالية العامة ’وعلى تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة كما يلزم قانون النقد والقرض ’بنك الجزائر باطلاع الحكومة على كل أمر من شانه أن يمس بالاستقرار النقدي. [1]

[1] محمود حميدات ’مدخل للتحليل النقدي ’طبعة 2000’ديوان المطبوعات الجامعية ’بن عكنون –الجزائر–’ص137

خلاصة الفصل:

وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها ’وذلك من خلال تحسين أدائها ’والتخفيض من المخاطر التي تواجهها والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الذي تعمل فيه ’فاعمليه تقييم الأداء مرحلة من مراحل الرقابة ’إذ تعمل هذه الأخيرة على تحقيق الأهداف المرغوبة بأقل تكلفة ولا تتم هذه العملية إلا بتوفر الكفاءة والفعالية حيث الأولى تمثل القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة أما الثانية فتمثل القدرة على تحقيق الأهداف’فالتقييم أداء البنوك التجارية يساهم في زيادة عوائدها’ اتخاذ قرارات صحيحة’ الاستمرارية والبقاء .

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية: اثر الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية

1) التعريف بمشكلة البحث:

يستهدف هذا البحث مدى امكانية تطبيق الرقابة المصرفية التي جاءت بها اتفاقية بازل حيث تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

H° :لايوجد تاثير للرقابة المطبقة في البنوك على اداء العاملين

H^{1} :يوجد تاثير للرقابة المطبقة في البنوم على اداء العاملبن

2) **منهج البحث:** للاحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على اشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المنهج الاستنباطي والاستقرائي وذلك باتباع الاسلوبين الوصفي والاحصائي المبني على استمارة بواسطة برنامج (SPSS)

3) **مجتمع الدراسة:** لقد اقتصر مجتمع الدراسة الميدانية على موظفين في فروع البنوك التجارية الجزائرية (AGB – BNA – CPA – BADR) بولاية سعيدة حيث تم توزيع الاستثمارات على عينة مكونة من (40) اطار

4) **محاور الدراسة:** لفهم مددى تكييف الرقابة المصرفية ودورها في رفع اداء البنوك التجارية فقد تم توزيع هذه الاسئلة حيث تم توزيع هذه الاسئلة على محورين رئسيين هما

- **المحور الاول:** الرقابة المصرفية (20) سؤال
- **المحور الثاني:**اداء البنوك النجارية (12) سؤال

4- صدق و ثبات الاستمارة: لقد تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach's) للتأكد من صدق و ثبات الاستمارة, حيث تم حساب معامل الثبات الكلي لجميع أسئلة الاستمارة, و بين أسئلة كل محور على حدى. حيث تم الحصول على نتائج ايجابية, فبلغ معامل الثبات الكلي للاستمارة (0.911), أما بالنسبة لمعاملات الثبات الخاصة بالمحاور الثلاثة فقد بلغت على الترتيب:0.909 , 0.681 و هو مؤشر جيد و مناسب للدراسة

معامـــــــــل ألفا كرونباج :

1/ بالنسبة للاستمارة ككل :

الجدول رقم(1-3) يمثل معامل آلفا كرونباج بالنسبة للاستمارة ككل

معامل ألفا كرونباج	العدد
0.911	37

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

2/ **بالنسبة للمحور الاول :**

معامل ألفا كرونباج	العدد
0.909	25

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

3/بالنسبة للمحور الثاني :

معامل ألفا كرونباج	العدد
0.681	17

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

5) دراسة العينة المختارة للبحث:

1.5) تحليل عينة عناصر البحث: تتناول هذه الدراسة دور الرقابة المصرفية في رفع اداء البنوك التجارية ' وذلك باخذ عينة تمثلت في البنزك التجارية العاملة على مستوى ولاية سعيدة وهي كالتالي :

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
- ✓ القرض الشعبي الجزائري (CPA)

- ✓ البنك الوطني الجزائري (BNA)
- ✓ البنك الخليج الجزائري (AGB)

بالنسبة للمتغير للجنس:

الجدول رقم (1-3) يمثل النسب المؤوية بالنسبة للمتغير الجنس

الجنس	العدد	التكرار	التكرار المتصاعد
ذكر	23	57.5	57.5
انثى	17	42.5	100
المجموع	40	100	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

التعليق بالنسبة للجنس: من خلال دراسة عينة البحث المتكونة من(40) فرد فتضح أن عدد الذكور اكبر من عدد الإناث حيث قدر ب 23 أي بنسبة 57.5 % من حجم العينة الكلي في حين بلغ عدد الإناث 17 بنسبة 42.5% من المجموع الكلي للأفراد كما هو موضح في الشكل التالي :

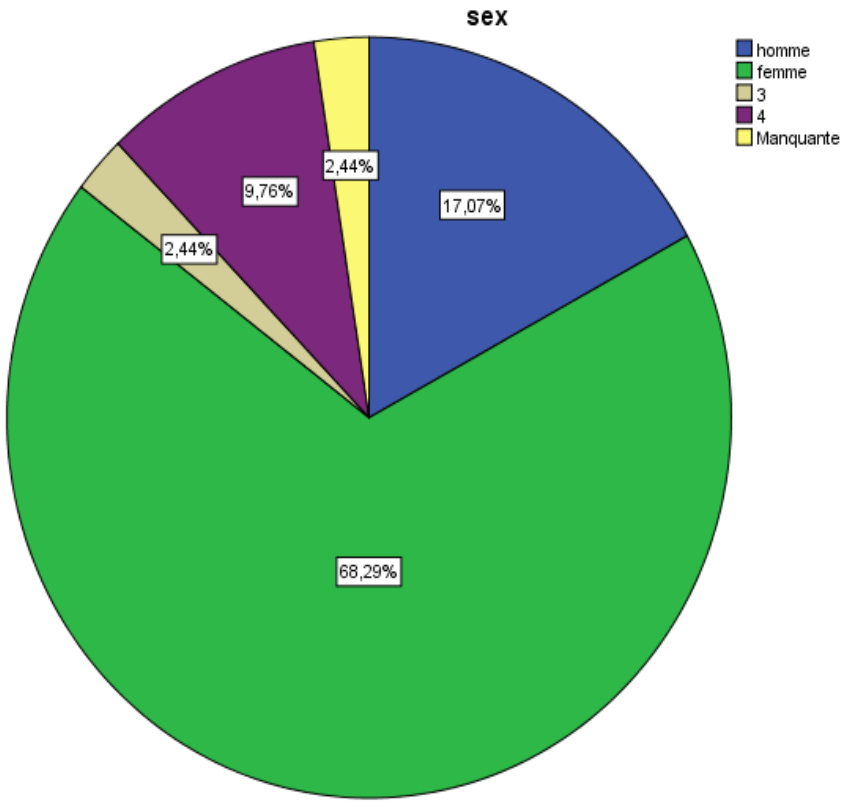

بالنسبة للمتغير العمر:

الجدول رقم (02-03) يمثل النسب المؤوية بالنسبة للمتغير العمر

العمر	العدد	التكرار	التكرار المتصاعد
18-25 سنة	1	2.5	2.5
26-35 سنة	20	50	52.5
36-45 سنة	16	40	92.5
أكثر من 45 سنة	3	7.5	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي(SPSS)

التحليل: من خلال دراسة عينة البحث المتكونة من (40) فرد يصبح عدد العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بيين(26- 35) اكبر من الفئات الأخرى حيث قدر عددها ب 20 عامل بنسبة 50% حيث تليها الفئة المحصورة مابين (36- 45) حيث قدر عدد العمال ب16 عامل بنسبة 40% اما الفئة الموالية كانت اكبر والتي كانت اكبر من 45 سنة قدر عدد العمال ب 3 عمال

بنسبة 7.5% ثم اخر فئة كانت المحصورة بين (18- 25)والذين يتراوح عدد عمالها ب عامل واحد بنسبة 2.5% .

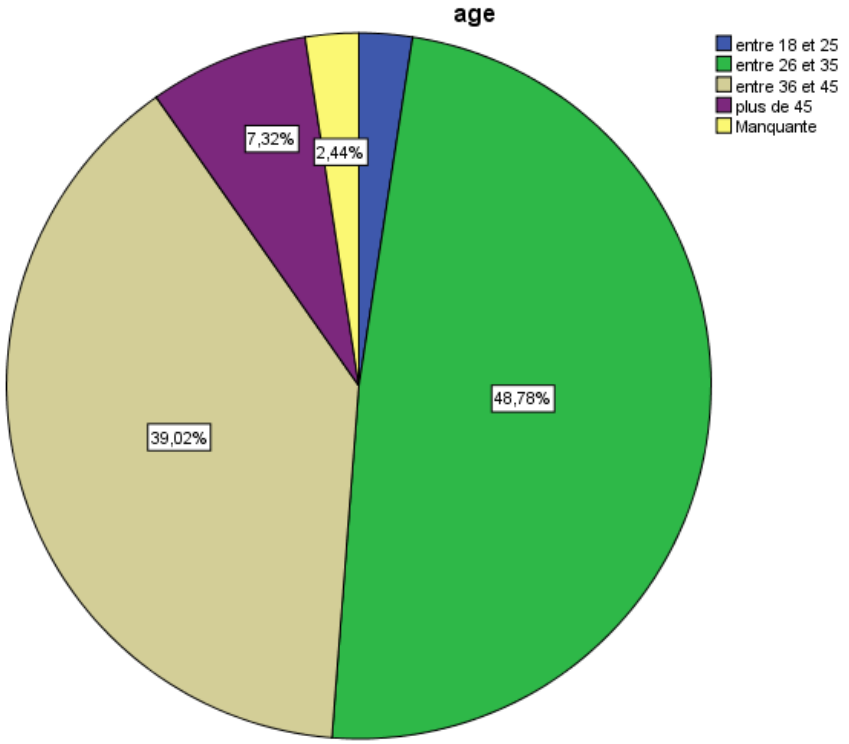

بالنسبة للمتغير التحصيل العلمي:

الجدول رقم (03-03) يمثل النسب المؤوية بالنسبة للمتغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	العدد	التكرار	التكرار المتصاعد
بكالوريا	7	17.5	17.5
ليسانس	28	70	87.5
ماجستير	1	2.5	90
أخرى	4	10	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

التحليل:من خلال دراسة عينة البحث بالنسبة للمتغير التحصيل العلمي يصبح عدد العمال المتحصلين على شهادة البكالوريا 7 أي بنسبة 17.5% من حجم العينة الكلي اما المتحصلين على ليسانس 28 أي بنسبة 70% أما المتحصلين على ماجستير عامل واحد بنسبة 2.5% أما الأخرى تصبح 4 بنسبة 10%

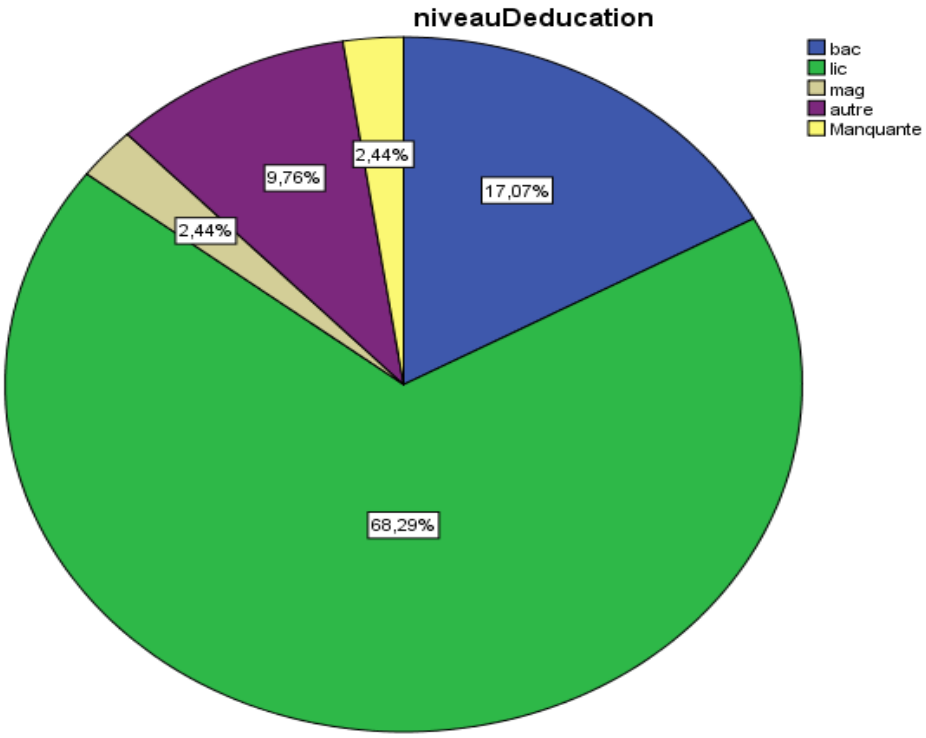

بالنسبة لمتغير الفرع:

الجدول رقم(04-03) يمثل النسب المؤوية بالنسبة للمتغير الفرع

الفرع	العدد	التكرار	التكرار الصاعد
BADR	11	27.5	27.5
CPA	12	30	57.5
BNA	9	22	80
AGB	8	20	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

التحليل :من خلال دراسة العينة يتضح أن عدد عمال فرع BADR هو 11 عامل أي بنسبة 27.5% من حجم العينة الكلي في حين بلغ عدد عمال CPA 12 عامل أي بنسبة 30% أما BNA تتكون من 9 عمال بنسبة 22% أما AGB بلغت 8 عمال بنسبة 20% من المجموع الكلي كما هو موضح في الشكل.

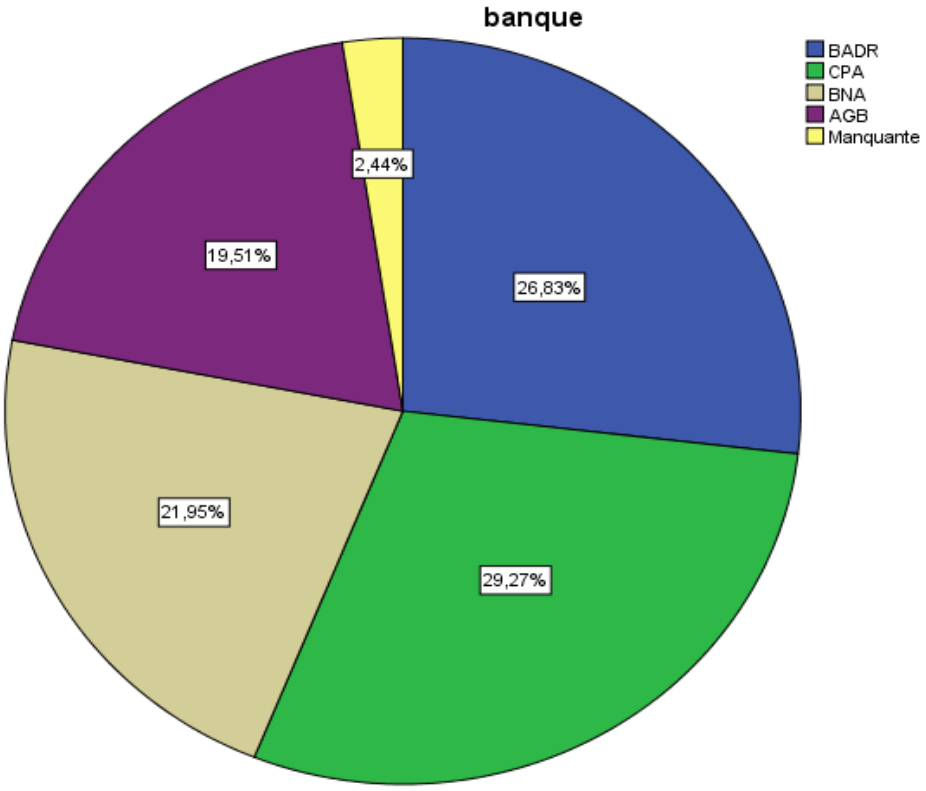

بالنسبة للمتغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم (05-03) يمثل النسب المؤوية بالنسبة للمتغير الخبرة المهنية

الخبرة	العدد	التكرار	التكرار المتصاعد
من سنة إلى 5سنوات	4	10	10
من 5 إلى 10 سنوات	16	40	50
من 10 إلى 15 سنة	11	27	77.5
أكثر من 15 سنة	8	20	97.5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

التحليل: من خلال الدراسة عينة البحث بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية يتضح أن عدد العمال الدين يتراوح عددهم ما بين سنة الى5 سنوات يصبح 4عمال من حجم العينة الكلي بنسبة 10% أما التي تتراوح مابين (5 -10) يصبح 16 عامل بنسبة 40% والتي تتراوح مابين

(10-15) يصبح 11 عمال بنسبة 27% أما التي تفوق 15 سنة تصبح 8 بنسبة 20% كما هو موضح في الشكل التالي :

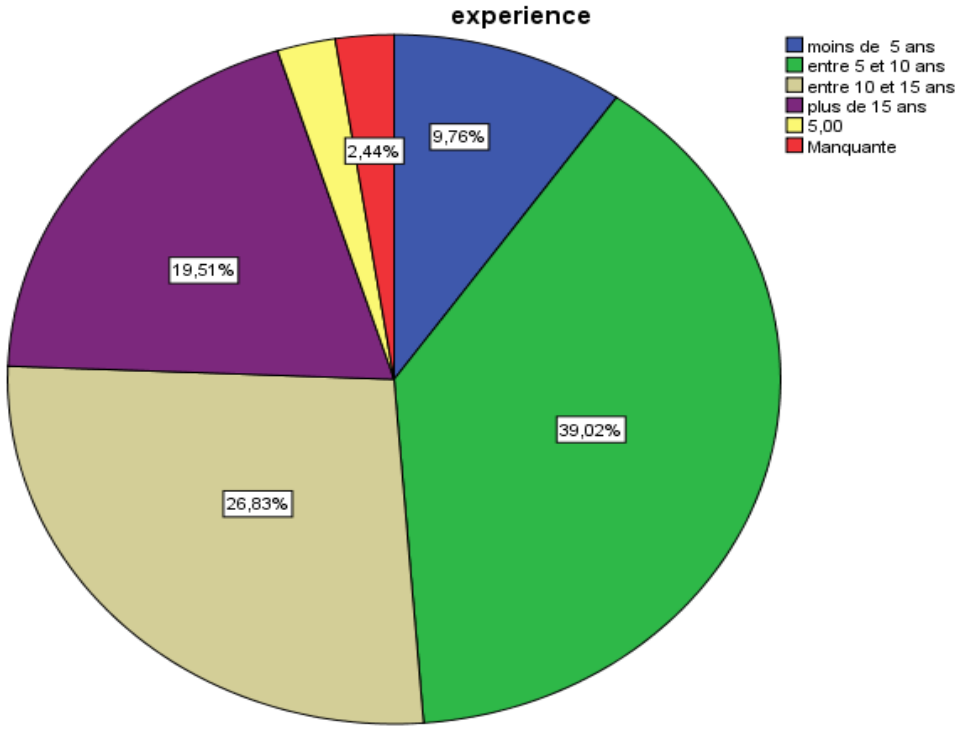

التحليل الوصفي لعينة الدراسة :

بالاستعانة بسلم ليكارت الخماسي :

وهو أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدمها على خيارات محددة وهذا المقياس غالبا مكون من خمس خيارات متدرجة يشير إليها المبحوث إلى اختيار واحد منها حيث اعتمدنا في الدراسة على التدرج التالي :

مـــــثلا:

- توجد ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمال البنك

موافق بشدة ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

وباستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS" قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة مدى تطبيق الرقابة المصرفية وفق مقترحات بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية وذلك بغية مقارنة المتوسط الحسابي لأراء الموظفين الدين تشملهم الاستمارة مع المتوسط المعياري للمقياس الخماسي المستخدم في العينة والمتمثل في القيمة (3).

بحيث أن الفقرات ذات المتوسط الحسابي الأقل من(3) تكون درجة الموافقة قوية والأكثر من (3)ضعيفة أما التي تساوي (3) متوسطة .

كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدى كالتالي:

- **المحور الاول** :الرقابة المصرفية (20) سؤال
- **المحور الثاني** :أداء البنوك التجارية (12) سؤال

والجدول رقم(06-03) :يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات للمحور الاول

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1/وجود نظام رقابة داخلية فعال	1.52	0.87	قوية
2/توجد ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمال البنك	1.72	0.98	قوية
3/تلتزم الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها	1.47	0.67	قوية
4/تتجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي بشكل عام	1.72	0.81	قوية
5/هناك قسم خاص بالرقابة الداخلية في البنك	1.85	1.12	قوية
6/تتم عملية التدقيق الداخلي في لبنك بشكل دوري	1.72	1.03	قوية
7/تعمل إدارة البنك على تطوير كفاءة المدققين الداخليين بصفة مستمرة ودورية	2.07	1.09	قوية
8/يحترم المراقبون الداخليون سرية المعلومات المتحصل عليها أثناء القيام بعملية الرقابة داخل البنك	1.80	0.96	قوية
9/يؤثر التزام العاملين باللوائح والقوانين على نجاح عملية الرقابة بشكل عام	1.75	0.83	قوية
10/يؤثر إقناع الإدارة العليا باللوائح والقوانين على نجاح عملية الرقابة	1.95	1.06	قوية
11/يؤثر استخدام الرقابة بشكل مفاجئ على نجاح الرقابة المصرفية بشكل عام	1.75	0.89	قوية
12/يؤثر توقيت الكشف عن الانحرافات على نجاح عملية الرقابة	1.90	1.05	قوية

13/تؤثر موارد البنك المادية على نجاح عملية الرقابة المصرفية	1.87	0.93	قوية
14/يؤثر تجانس وتفاهم الموظفين على نجاح عملية الرقابة بشكل عام	2.20	1.06	قوية
15/تؤثر مدى صرامة القوانين واللوائح على نجاح عملية الرقابة	1.90	1.08	قوية
16/ تساعد المراجعة الداخلية للائتمان في تقييم عملية إدارة الائتمان في البنك	1.75	0.98	قوية
17/- تُستخدم المراجعة الداخلية للائتمان في تحديد أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود المنصوص عليها	1.92	0.82	قوية
18/ تُستخدم المراجعة الداخلية في تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر الائتمان	1.77	0.89	قوية
19/ تعمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل مبكرة	1.57	0.67	قوية
20/ يتمتع التدقيق الداخلي لمخاطر الائتمان بالاستقلالية حيث ترفع تقاريرها مباشرة إلى الإدارة العليا	1.87	0.88	قوية
الدرجة الكلـــــــــــــــــــــــية	1.80	0.61	قوية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

التحليل :

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الاول, حيث تظهر النتائج سلبية أيضا في كل الفقرات مما يوضح أن جميع موظفي البنوك الذين شملهم الاستجواب يوافقون بدرجة كبيرة بلغت (1.80) بانحراف معياري (0.61)على أن تعتبر الرقابة المصرفية في البنوك قوية في هذا المجال.أي ان عملية الرقابة تعتبر الفعالة على البنوك

المحور الثاني :أداء البنوك التجارية(12) سؤال

الجدول رقم (07-03) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1/ يقاس أداء البنك من خلال أداء موارده البشرية	1.65	0.83	قوية
2/ يسعى البنك إلى استقطاب المزيد من الكفاءات لتحسين أدائه	1.60	0.63	قوية
3/ يعتمد البنك في أدائه على تحقيق الميزة التنافسية	1.70	0.64	قوية
4/ معدلات أداء المالي في البنك في ارتفاع مستمر	1.77	0.76	قوية
5/ يعتمد البنك على وضع برامج تدريب فعالة لتكوين العاملين في البنك	1.82	0.87	قوية
6/ تم تطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء تقييم دوري لأداء العاملين في مصلحة إدارة المخاطر	1.77	0.86	قوية
7/ تقييم الأداء أداة من أدوات الرقابة	1.87	0.85	قوية
8/ قدرة البنك على التكيف مع الظروف المتغيرة والتخطيط يساهم في رفع أدائه	1.85	0.66	قوية

9/ التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم أداء البنوك	1.67	0.52	قوية
10/ تقييم الأداء يساعد في تحقيق الأهداف الإستراتجية للبنك	1.67	0.61	قوية
11/ الأداء الجيد يساهم في تخفيض التكاليف اللازمة لانجاز الأهداف المرغوبة	1.60	0.67	قوية
12/ تقاس الفعالية في البنك بكمية الأرباح المحققة	1.92	0.97	قوية
الدرجة الكلية	1.74	0.43	قوية

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS "V.19"

التحليل :

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني (أداء البنوك التجارية) والذي بين أن درجة الموافقة الكلية فيه كانت قوية حيث بلغ المتوسط الحسابي في هذا المحور (1.74) بانحراف معياري(0.43), بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن البنوك الجزائرية يرفع أدائها من خلال الرقابة المصرفية .

دراسة الارتباط بين المحاور:

الجدول رقم (08-03) يمثل الارتباط بين المحاور

المحاور	المحور الاول	المحور الثاني
المحور الاول	**1**	**0.443****
المحور الثاني	**0.443****	**1**

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS "V.19"

من خلال معامل الارتباط بيرسون (0.443) يتضح أن هنالك ارتباط موجب بين محور الاول (الرقابة المصرفية) والمحور الثاني (أداء البنوك التجارية)

ملاحظة :في حالة وجود (**) وجود ارتباط قوي بين محاور الدراسة

وفي حالة وجود (*) وجود ارتباط متوسط بين محاور الدراسة

أما في حالة عدم وجود العلامتين السابقتين أي وجود ارتباط قوي بين محاور المراد دراسة ارتباط بينهما كما هو الحال في الجدول السابق .

اختبار الفرضيات :

- ✓ **اختبار التطابق كولمجروف-سمرنوف (kolmogorov-smirnov Z)** : يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات محل الدراسة, ففي حالة ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام فقط الاختبارات المعلمية أهمها (test T), أما إذا كانت عكس ذلك نطبق الاختبارات اللامعلمية.

يتم صياغة الاختبار على النحو التالي :

الجدول رقم (10-03) يمثل نتائج اختبار كولمجروف

	كولمجروف -سمرنوف	**القيمة المعنوية sig**
المحور الاول	**1.336**	**0.056**
المحور الثاني	**0.916**	**0.371**
المحور الكلي	**0.970**	**0.303**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

بما أن قيمة Sig اكبر من 0.05 فان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي تتبع استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية

اختبار الفرضية :

اختبار T:

الجدول رقم(11-03) يمثل نتائج اختبار T

المحاور	قيمة T	القيمة المعنوية
المحور الاول	**-12.227**	**0.00**
المحور الثاني	**-18.145**	**0.00**
المحور الكلي	**-15.980**	**0.00**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

دراسة الانحدار:

$$Y = AX + b$$

$$AX2 = AXE1 + b$$

$$AX2 = 0.314\ AXE1 + 1.176$$

التحليل: نهدف من خلال هذا الجانب إلى دراسة اثر الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية' حيث نستخدم علاقة الانحدار البسيط المتمثلة بالمعادلة التالية:

$$Y= AX +b$$

حيث أن

Y: تمثل أداء البنوك التجارية

X: الرقابة المصرفية

b: تمثل الثابت

من خلال نتائج الانحدار تحصلنا على المعادلة التالية:

$$Y = 0.314 + 1.176$$

لقد بلغ معامل الانحدار أداء البنوك التجارية على الرقابة المصرفية 0.314 ولتأكيد معنوية المعاملات قمنا بالاختبارات المعنوية التي كانت كالأتي :

دراسة معنوية المعاملات :

الجدول رقم (12-03) يمثل نتائج معنوية المعاملات

المعاملات	قيمة t	sig
معامل المحور AX2	3.047	0.004
الثاني	5.983	0.000

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

التحليل :بما أن قيمة Sig لمعاملات معادلة الانحدار هي اقل من 0.05 إذ نقول أن هذه المعاملات هي تختلف عن العثور وبالتالي فان معادلة الانحدار هي مقبولة للدراسة.

حساب معامل التحديد : R^2

الجدول رقم (13-03) يمثل نتائج معامل التحديد

معامل التحديد	قيمة المعامل
R	0.443
R^2	0.196
المصحح R^2	0.175

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

من خلال الجدول نستنتج أن معامل الانحدار هو ضعيف جدا حيث بلغ معامل التحديد (0.196) مما يؤكد أن الرقابة المالية تنتج بنسبة 19.6% من التغير في أداء البنوك التجارية

دراسة معنوية النموذج :ANOVAi

الجدول رقم (14-3) يمثل نتائج معنوية النموذج ANOVAi

الاختبار	القيمة	Sig
قيمة F	9.213	0.004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

التحليل :

بما أن قيمة تبين اقل من 0.05 فنستنتج أن النموذج هو مقبول للدراسة لان قيمة F الإحصائية المحسوبة(9.213) هي اقل من قيمتها الجدولية

نتائج الدراسة التطبيقية:

على ضوء ماتقدم من دراسة لهذا الموضوع يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

1. تعتبر الرقابة المصرفية وتقييم الأداء البنوك عنصران مترابطان إذ أنه يمكن الرقابة على البنوك التجارية من خلال تقييم أدائها
2. تتمكن إدارة البنك من خلال الرقابة وتقييم الأداء من تحديد الانحرافات وأسبابها وكيفية علاجها
3. تتم عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية من خلال دراسة وضعية المالية لها من خلال قياس أدائها
4. تعتبر الرقابة المصرفية شرطا أساسيا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي
5. تطوير وتفعيل الرقابة بالبنوك التجارية يسمح بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي وبالتالي التمكن من متابعتها ومراقبتها

خلاصة الدراسة التطبيقية:

إن وجود نظام مصرفي قوي هو أمر ضروري لسلامة النظام الاقتصادي لأي دولة' ولهذا لابد من وجود نظام رقابي فعال يعتمد أنظمة احترازية فعالة تكون قادرة على رفع أداء البنوك التجارية' وفي هذا الإطار تم تبنت لجنة بازل قواعد السلامة المصرفية بهدف حماية الأنظمة المصرفية من الأخطار المصرفية تهدد النظام' ومن اجل دراسة مدى تطبيق الرقابة المصرفية وفق مقترحات بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية قمنا بالاستخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية حيث أظهرت النتائج أن البنوك التجارية الجزائرية(ولاية سعيدة) تمارس الرقابة المصرفية وفق التشريعات واللوائح التي تنص على ذلك .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكننا القول أن التطورات العالمية التي شهدتها البيئة المصرفية أدت إلى إجبار البنوك على تبني الرقابة المصرفية كعملية ضرورية وملحة لضمان سلامة النظام المصرفي ' حيث لها دورا مها في رفع أداء البنوك التجارية وضبطه على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي .

فقد أدى التطور و التوسع الكبير الذي شهده القطاع المصرفي إلى ظهور حاجة ملحة إلى معايير عالمية موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى الدولي' بحيث تضمن درجة كافية من الرقابة المصرفية' وحد أدنى من الأمان لأموال المودعين وتقليل المخاطر إلى أقصى حد وبالمقابل تعظيم العوائد والأرباح لأعلى درجة ممكنة وعلى هذا الأساس تبنت سلطات المراقبة السهر على وضع التنظيمات ومراقبة تنفيذها قصد ضمان سلامة النظام المصرفي والمالي' إلا انه رغم مجموعة القوانين والأنظمة المصرفية المنظمة للنشاط لم يمنع ذلك من ظهور أزمات مالية ومصرفية في العديد من الدول باختلاف مستوياتها' الأمر الذي أدى إلى إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية التي استطاعت أن تقنن مجموعة من التغيرات والتطورات التي شهدها القطاع المصرفي انطلاقا من اتفاقية بازل الأولى الخاصة بمعيار كفاية رأس المال إلى بازل إلى بازل الثانية باعتماد نظرة أوسع للمخاطر وإدخال العديد من التجديدات بالمقارنة باتفاقية بازل الأولى إلى إصلاحات مصرفية متمثلة في بازل الثالثة.

وقد فتحت لجنة بازل للرقابة المصرفية المجال للبنوك الجزائرية للارتقاء بالأداء المصرفي وتحسينه وتعزيز قدرتها في مواجهة الأزمات المالية والمصرفية فالمراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني أثرت بشكل كبير على أداء البنوك .

فقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول الاول خاص بماهية بالرقابة المصرفية من مفهوم وأنواع وأهمية وأهداف بالإضافة إلى اتفاقيات بازل الأولى والثانية والثالثة ثم تناولنا الرقابة المصرفية المطبقة في الجزائر أما الفصل الثاني خاص بأداء البنوك التجارية من مفهوم الأداء وعملية تقييم الأداء بالإضافة إلى أهم المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء في البنوك التجارية من مراحل وأهمية وأدوات التقييم فيها بالإضافة إلى أهم مراحل النظام المصرفي الجزائري و إصلاحاته أما الفصل الثالث خاص بالجانب التطبيقي.

وتمثلت نتائج الدراسة النظرية في مايلي :

1. تعتبر الرقابة المصرفية وتقييم الأداء البنوك عنصران مترابطان إذ أنه يمكن الرقابة على البنوك التجارية من خلال تقييم أدائها
2. تتمكن إدارة البنك من خلال الرقابة وتقييم الأداء من تحديد الانحرافات وأسبابها وكيفية علاجها
3. تتم عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية من خلال دراسة وضعية المالية لها من خلال قياس أدائها
4. تعتبر الرقابة المصرفية شرطا أساسيا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي
5. تطوير وتفعيل الرقابة بالبنوك التجارية يسمح بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي وبالتالي التمكن من متابعتها ومراقبتها

الاقتراحات التوصيات:

بعد تحليل الإستبانة والحصول على النتائج توصلنا إلى العديد من التوصيات منها :

1. على جهاز الرقابة المصرفية أن يقوم بالإبلاغ الفوري عن الانحرافات
2. أن تتصف القوانين واللوائح بالمرونة لمواجهة أي تغييرات

3. وضع استراتيجيات تبني فكرة الرقابة والعمل على تطبيقها بالتدرج من خلال تطبيق خطط و برامج تتضمنها هذه الإستراتيجية
4. استخدام الرقابة المصرفية كوسيلة من اجل التحقق من أن الأمور تتم وفقا للقوانين لا من اجل تصويب الأخطاء
5. تشجيع مبدأ الرقابة الذاتية والذي يعني أن يراقب كل شخص نفسه

المراجع

الكتب بالعربية:

1) أسامة خيري 'التمييز التنظيمي ' الطبعة الأولى ' دار الراية للنشر والتوزيع ' الأردن 2014'
2) برايان كويل ' التعاملات المالية للبنوك ' الطبعة الأولى ' دار الفاروق للنشر والتوزيع 'مصر
3) حراز يعدل فريدة ' تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ' الطبعة الثالثة 'ديوان المطبوعات الجامعية 'بن عكنون الجزائر ' 2009
4) خبابة عبد الله ' الاقتصاد المصرفي 'دار الجامعة الجديدة للنشر ' الإسكندرية ' 2013
5) شاكر قزويني' محاضرات في اقتصاد البنوك' الطبعة الرابعة' ديوان المطبوعات الجامعية ' الجزائر '2008
6) شقيري نوري موسى 'محمد إبراهيم وآخرون' إدارة المخاطر ' الطبعة الأولى 'دار المسيرة للنشر والتوزيع 'عمان '2012
7) ضياء مجيد الموسوي 'عولمة الحوكمة المالية 'دار هوهه للنشر والتوزيع ' الجزائر
8) الطاهر لطرش ' تقنيات البنوك ' ديوان المطبوعات الجامعية ' بن عكنون '2004
9) عبد السلام محمد خميس 'محمد عبد الوهاب الغزاوي ' نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي ' الطبعة الأولى 'الذاكرة للنشر والتوزيع 'بغداد '2014
10) عبد المطلب عبد الحميد ' اقتصاديات النقود والبنوك ' الدار الجامعية 'الإسكندرية ' 2010
11) فايز العراف 'مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة ' دار الجامعة الجديدة 'الإسكندرية ' 2013
12) مجه خلة توفيق ' الاقتصاد النقدي والمصرفي ' الطبعة الأولى ' دار الفكر الجامعي 'الإسكندرية '2011
13) مجيد كرخي ' موازنة الأداء واليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة ' الطبعة الأولى ' دار المناهج للنشر وتوزيع 'الأردن ' 2015

14) مجيد كرخي ’تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ’ الطبعة الأولى ’دار المناهج للنشر والتوزيع ’عمان ’ 2008

15) محمد سليم ’ كامل حسين اكلاكش وهبه ’ المصارف الإسلامية ’ الطبعة الأولى ’ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

16) محمد عبد الفتاح رضوان ’تقييم أداء المؤسسات في ظل معيار أداء المتوازن ’الطبعة الثالثة ’المجموعات العربية للنشر والتوزيع ’القاهرة ’2014

17) محمد عبد النبي ’ الرقابة المصرفية ’الطبعة الأولى ’ زمزم ناشرون وموزعون ’الأردن 2010’

18) محمود حميدات ’ مدخل للتحليل النقدي ’ الطبعة الأولى ’ ديوان المطبوعات الجامعية ’ الساحة المركزية بن عكنون الجزائر

19) ناصر داوي عدون’ تقنيات مراقبة التسيير’ الطبعة 2000’ دار الحمدية العامة’ الجزائر’ 2000

20) نزار عوني اللبدي ’ تنمية الأداء الوظيفي والإداري ’ الطبعة الأولى ’دار دجلة ’الأردن’ 2005

21) نصر محمود مزنان فهد ’ اثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية ’ الطبعة الأولى ’ دار صفاء للنشر والتوزيع ’عمان ’ 2009

<u>الرسائل العلمـــــية:</u>

1) جلاوي رشيدة ’ الرقابة المصرفية ودورها في رفع اداء البنوك ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر’ تخصص اقتصاديات مالية والبنوك ’ البويرة ’ 2015/2014

2) حورية حميني ’ آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ’مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير’ تخصص بنوك وتأمينات ’ قسنطينة ’2006/2005

3) دريس رشيد ’ إستراتجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه ’علوم الاقتصادية’ الجزائر ’ 2007/2006

4) سليمان ناصر ’علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه ’علوم اقتصادية ’ الجزائر ’2005/2004

5) شيخ عبد الحق ’ الرقابة على البنوك التجارية ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر ’ قانون الاعمال ’ بومرداس ’ 2010/2009

6) طلحة عبد القادر ’ محاولة قياس كفاءة الجامعة التجارية باستخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر ’ حوكمة الشركات ’تلمسان ’ 2010/2009

7) عاشوري صورية ’ دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ’ دراسات مالية ومحاسبية معمقة ’ سطيف ’ 2014/2010

8) عبد الرزاق حبار ’ المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استفاء مقررات بازل ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ’ تخصص نقود ومالية ’ شلف ’2006/2005

9) عبد القادر زيتوني ’ معايير لجنة بازل والقواعد الاحترازية ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر ’ نقود وبنوك ’ الجزائر

10)عبد القادر زيتوني ’ معايير لجنة بازل والقواعد الاحترازية ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر ’ نقود وبنوك ’ الجزائر

11)مرابط هيبة ’ اثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مبادئ لجنة بازل ’ تخصص بنوك ومالية ’ ورقلة ’ 2011/2010

12)مرابطي نوال’دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية’مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر’تخصص مالية المؤسسة’2013/2012’ورقلة

13)منقور ليلى ’ دور التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ’ تخصص بنوك وأعمال ’سعيدة ’2013/ 2014

14)هبال عادل’إشكالية القروض المتعثرة’ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير’ تخصص تحليل نقدي’ الجزائر’ 2012/2011

15)عبد الكريم نصوري ' محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام اسلوب التحليل التطويقي للبيانات ' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير' تخصص تحليل نقدي' تلمسان' 2010/2009

16)رومان خديجة 'طالب نريمان ' إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق مقترحات بازل (3) 'مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ' تخصص مالية وتسيير المخاطر ' سعيدة ' 2014/2013

17)خالد محمود الكحلوت'مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر'محاسبة والتمويل'الجامعة الإسلامية غزة'2005

المجلات والملتقيات :

1. أحلام بوعبدلي' خليل عبد الرزاق' تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة' ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات–الاغواط
2. بوحفص جلاب نعناعة' الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر' مجلة المفكر' العدد 11
3. بوحوصي مجدوب' استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03' مجلة الواحات للبحوث والدراسات 16-2012(88-111)
4. حسين بلعجوز' رابح بوقرة' إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر' المسيلة
5. حسين بلعجوز'إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها' بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية' الجزائر
6. سليمان ناصر'النظام المصرفي واتفاقية بازل'جامعة ورقلة
7. شيخ داودي'تحليل الاسس النظرية لمفهوم الأداء'مجلة الباحث'العدد07'2010/2009

8. صالح خالص' تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي' ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات– المعهد الوطني للتجارة
9. صلاح الدين محمد أمين الإمام' صادق ألشمري' تفعيل انظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFTE نموذجا' مجلة الادارة الاقتصادية ' السنة الرابعة وثلاثون' العدد 90.2011
10. طيبي عبد العزيز' مرايمي محمد' مداخلة بعنوان بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية'ورقلة '2008
11. عبد المليك مزهود'الأداء بين الكفاءة والفعالية"مفهوم وتقييم'مجلة العلوم الانسانية'جامعة بسكرة' العدد الاول'نوفمبر 2001
12. فارس مسدور' مداخلة بعنوان الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ' جامعة فرحات عباس ' سطيف ' 2010
13. كمال عايشي' اداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية' مجلة العلوم الانسانية' جامعة محمد خيضر بسكرة' العدد العاشر' نوفمبر' 2006
14. محمد زرقون' حمزة طيبي' نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2' مداخلة في المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي'2011
15. وفاء عبد الصمد' القياس والإفصاح عن المخاطر المرتبطة في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل 2' المجلة المصرية للدراسات التجارية' جامعة قناة السويس بابور سعيد

المراجع باللغة الأجنبية :

1. KHELASSI, REDA, Loudit interne (Audit opérationnel) 3eme, Edition, Algérie, 2010, p71
2. M.LAcheb «Droit Bancaire »Imprimeremodem des arts graphiques , Algérie , 2001,p34-35
3. H. David Sherman , Joe , service productivity management , improving service performance using data En volopement Analysés (DEA),Springer science +Busines Media ,new York ,ush ,2006,p51

الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبيان حول اثر الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية	103

كلمة الشكر

الإهداء

ملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة عامة.....أ

الفصل الاول :الرقابة المصرفية

تمهيد.....ص2

المبحث الاول: أساسيات الرقابة المصرفية

المطلب الاول :مفهوم الرقابة المصرفية.....ص3

المطلب الثاني :أنواع الرقابة المصرفية.....ص4

المطلب الثالث:اهمية وأهداف الرقابة المصرفية..... ص5

المبحث الثاني :ماهية لجنة بازل للرقابة المصرفية

المطلب الاول:نشأة لجنة بازل واهم المخاطر المصرفية..... ص8

المطلب الثاني:اتفاقية بازل الأولى والثانية.....ص13

المطلب الثالث:اتفاقية بازل الثالثة.....ص24

المبحث الثالث:الرقابة المصرفية المطبقة في الجزائر

المطلب الاول:الإطار التشريعي للرقابة المطبقة في الجزائر.....ص28

المطلب الثاني :قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر.....ص33

المطلب الثالث:تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003.....ص38

خلاصة ص40

الفصل الثاني : أداء البنوك التجارية

تمهيد:.....ص43

المبحث الاول :مفهوم الأداء والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الاول :مفهوم الأداء وأنواعه.....ص42

المطلب الثاني: مكونات الأداء.....ص45

المطلب الثالث :مفهوم تقييم الأداء وأهدافه.....ص54

المبحث الثاني :الإطار لمفاهيمي لتقيم الأداء في المصارف التجارية

المطلب الاول :مراحل تقييم الأداء في المصارف التجارية ص56

المطلب الثاني :تقييم أداء المصارف التجارية من حيث العائد والمخاطرة.....ص59

المطلب الثالث:التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المصارف التجارية.....ص61

المبحث الثالث :النظام المصرفي الجزائري

المطلب الاول :نشأته وتعريفه ص63

المطلب الثاني :مراحل تطوره ص64

المطلب الثالث : أهم الإصلاحات ص69

خلاصة ص73

الفصل الثالث :الدراسة التطبيقية اثر الرقابة المصرفية على أداء البنوك التجارية

المبحث الاول : تحديد ودراسة مجتمع البحث

المطلب الاول: التعريف بالمشكلة ص75

المطلب الثاني: منهج البحث.....ص75

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.....ص75

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لاستمارة البحث

المطلب الاول:دراسة محاور الدراسة ص75

المطلب الثاني:دراسة صدق وثبات الاستمارة.....ص75

المطلب الثالث: دراسة العينة المختارة للبحث.....ص76

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المطلب الاول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة.....ص82

المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين المحاور ص87

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.....ص88

خلاصة.....ص91

الخاتمة العامة.....ص93

المراجع.....ص97

الملاحق ص103